

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون



الجلسة العامة ٦٨

الجمعة، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غزالي اسماعيل (ماليزيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر إدراج
هذا البند الإضافي في جدول أعمال الدورة الحالية؟

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

تقرر ذلك.

إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال: تقارير المكتب

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قرر المكتب
أيضا أن يوصي الجمعية العامة بأن ينظر في البند
الإضافي في الجلسات العامة مباشرة.

التقرير الثالث للمكتب (A/51/250/Add.2)

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر النظر
في هذا البند في الجلسات العامة مباشرة؟الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود في هذه
الجلسة المسائية أن استرعي انتباه الممثلين إلى
التقرير الثالث للمكتب المتعلق بطلب مقدم من عدد
من الوفود بإدراج بند إضافي في جدول الأعمال
بعنوان "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية
للهجرة"، ويطلب آخر مقدم من عدد من الوفود
بإدراج بند إضافي في جدول الأعمال بعنوان "إعلان
يوم ٧ كانون الأول/ديسمبر اليوم الدولي للطيران
المدني".

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في الفقرة
٢ من التقرير، يوصي المكتب الجمعية العامة بأن
تدرج في جدول أعمال الدورة الحالية بندا بعنوان
"إعلان يوم ٧ كانون الأول/ديسمبر اليوم الدولي
للطيران المدني".في الفقرة ١ من التقرير، يوصي المكتب
الجمعية العامة بأن تدرج في جدول أعمال الدورة
الحالية بندا بعنوان "التعاون بين الأمم المتحدة
والمنظمة الدولية للهجرة".هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر إدراج
هذا البند الإضافي في جدول أعمال الدورة الحالية؟يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب
الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على
نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ
النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد
نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قرر المكتب أيضا أن يوصي الجمعية العامة بأن ينظر في البند الإضافي في الجلسات العامة مباشرة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر النظر في هذا البند في الجلسات العامة مباشرة؟

تقرر ذلك.

البند ٢٥ من جدول الأعمال

قضية فلسطين

تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/51/35)

تقرير الأمين العام (A/51/678)

مشاريع القرارات (A/51/L.33، و L.34، و L.35، و L.36)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة أولا لسعادة السيد إبراهيم ديفين كا، ممثل السنغال، بوصفه رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

السيد كا (السنغال)، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يشرفني بصفتي رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، أن أخاطب الجمعية العامة بشأن البند المعنون "قضية فلسطين". ويسعدني أيضا أن أنقل إليكم، سيدي، تهاني لجنتنا بمناسبة انتخابكم لرئاسة الجمعية. وإنني لعلّى يقين من أن تجربتكم، وخبرتكم الكبيرة بهذا الموضوع، والاهتمام الذي تولونه منذ مدة طويلة لقضية فلسطين، ستسهم كلها، في نجاح مناقشاتنا بشأن هذا البند.

هل ثمة حاجة إلى التذكير بأن قضية فلسطين، في شهر نيسان/أبريل المقبل، سيكون قد مر على إدراجها في جدول أعمال الجمعية ٥٠ عاما؟ لقد تغيرت خريطة العالم تغيرا كبيرا منذ عام ١٩٤٧، وبزغت إلى الوجود دول جديدة كثيرة، وأصبح تاريخ منظمنا مرتبطا ارتباطا وثيقا بقضية فلسطين. واليوم، يصعب علينا أن نصدق أننا، بعد نصف قرن، لا نزال نبحث عن حل لهذه القضية.

إن بدء عملية السلام في الشرق الأوسط في مدريد، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، أتاح لشعوب المنطقة طريقا من الأمل. ومنذ ذلك الوقت، تم إحراز تقدم كبير في المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، كما جرى وضع أسس هامة لها. ولكننا لا بد أن نسلم اليوم بأن مصير عملية السلام، التي بدأت قبل خمس سنوات، لا يزال يسبب القلق، كما يتضح من بيانات كثير من المتكلمين في المناقشة العامة. ولئن كنا قد استمعنا إلى بيانات تؤيد عملية السلام، فقد جرى الإعراب أيضا عن شواغل حول احتفاظ العملية بصلاحياتها. ونشعر كلنا بالسرور عندما تتقدم عملية السلام تقدما طبعيا، وفقا للجدول الزمني والمبادئ المتفق عليها. ولكننا يساورنا القلق جميعا عندما يسير تنفيذ الاتفاقات ببطء أو يصطدم بالعراقيل.

واسمحوا لي أن استعرض بإيجاز التطورات التي طرأت في الأشهر الـ ١٢ السابقة بالنسبة لتطور الحالة والعلاقات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وآثار هذه التطورات على الشعب الفلسطيني. لقد رحبت اللجنة بسحب الحكومة الإسرائيلية لقواتها من ست مدن في الضفة الغربية ومن أكثر من ٤٥٠ قرية، وبنقل سلطاتها ومسؤولياتها فيما يتعلق بالإدارة المدنية والأمن إلى السلطة الفلسطينية. وإن الانتخابات التاريخية، التي أجريت في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، مكنت، لأول مرة، من انتخاب أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية. وتم انتخاب السيد ياسر عرفات رئيسا للسلطة التنفيذية للمجلس الفلسطيني.

مناطق خاضعة لولاية السلطة الفلسطينية أدى إلى تجزئة المجتمعات الفلسطينية وعزلها عن بعضها البعض وعن العالم الخارجي. وأدى هذا العقاب الجماعي إلى نشوء أزمة خطيرة: فقد وجد الفلسطينيون أنفسهم محرومين من حق التنقل سعيًا للعمل أو الدراسة أو مزاولة الأعمال التجارية أو شراء المؤن أو العبادة أو التماس العلاج الطبي.

كما ارتأت لجنتنا أن من غير المقبول تدخل السلطات الإسرائيلية في أنشطة أعضاء المجلس الفلسطيني الذين يمثلون قطاع القدس.

وشعرت اللجنة بقلق بالغ من بيانات الحكومة الإسرائيلية الجديدة وإجراءاتها المتعلقة بالمستوطنات. واستمرت عملية مصادرة الأراضي الفلسطينية وبناء المستوطنات؛ وقدمت بالفعل خطط لتشييد مستوطنات جديدة. وفي بداية هذا الشهر، تكلم أحد كبار المسؤولين في مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي عن "إعلان للنوايا" في معرض إشارته إلى خطط وضعها مؤخرًا وزير الإسكان والأشغال العامة لبناء ما يقرب من ٢٠٠٠ مسكن في مستوطنة جديدة في شمال رام الله. ومن الواضح أن هذه الإعلانات تحدث أثرا عكسيا لأنها تضر - بل ربما تبطل - الجهود المبذولة لتهيئة مناخ من الثقة بين الأطراف. وما زال الاتجاه نحو التماهي في توسيع المستوطنات يثير بالغ القلق لأنه يعني الزيادة المستمرة في عدد المستوطنين.

ولاحظت اللجنة أيضا أن وجود المستوطنين المسلحين بالقرب من مجتمعات فلسطينية مزدحمة بالسكان أوجد مناخا من عدم الأمن والتوتر، كثيرا ما أدى إلى ارتكاب أعمال عنف وتهريب ضد السكان الفلسطينيين.

وسعت اللجنة إلى تذكير الحكومة الإسرائيلية بأن بناء مستوطنات جديدة أو توسيع المستوطنات القائمة يشكل انتهاكا لاتفاقية جنيف الرابعة والاتفاقات الثنائية التي لا يجوز بمقتضاها انتهاك سلامة الضفة الغربية أو قطاع غزة الذين يجب أن يظل وضعهما دون تغيير أثناء الفترة الانتقالية، إلى حين الانتهاء من المفاوضات المتعلقة بالوضع الدائم.

وفي نيسان/أبريل، صوت المجلس الوطني الفلسطيني لإلغاء مواد من الميثاق الوطني الفلسطيني تتعارض مع الاتفاق بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. وكانت تلك أول مرة يجتمع فيها المجلس الوطني في غزة. وفي شهر أيار/مايو، شهدنا بداية المفاوضات بشأن الوضع الدائم. ورحبنا بارتياح أيضا بالاجتماع الأول بين السيد عرفات والسيد بنيامين نتانياهو، رئيس الوزراء الإسرائيلي الجديد، في ٤ أيلول/سبتمبر. وقد جرى الترحيب بكل هذه الأحداث، التي تتسم بأهمية حاسمة للشعب الفلسطيني وللإسرائيليين وجيرانهم العرب، لأنها تهيئ مناخا سياسيا يشجع على استمرار عملية السلام.

ولكن، كما تعلم الجمعية، ظلت الأوضاع في الميدان أثناء معظم العام الماضي مؤسفة. فطوال الـ ١٢ شهرا الماضية، واصلت لجنتنا، وفقا للولاية التي ناطتها بها الجمعية العامة، رصد الحالة من وجهة نظر ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، ولاحظت اللجنة أوجه الإخفاق الصارخة من جانب إسرائيل بالنسبة لاحترام الالتزامات التي تعهدت بها بصفته طرفا في الاتفاقات، وللاتزاماتها بصفته دولة محتلة، وفقا لاتفاقية جنيف الرابعة.

وفيما يتعلق بالتزامات إسرائيل، تأخر انسحاب قوات إسرائيل من منطقة الخليل عن الموعد المتفق عليه، وهو شهر آذار/مارس وأرجئ إلى ما بعد الانتخابات الإسرائيلية. ولكن هذه القوات لم تنسحب حتى بعد انتهاء الانتخابات. وكانت هذه المسألة موضوع جولة جديدة من المناقشات بين الإسرائيليين والسلطة الفلسطينية في أعقاب مؤتمر القمة المعني بالشرق الأوسط، والذي عقد في واشنطن في تشرين الأول/أكتوبر. ولم يبدأ الانسحاب من المنطقة باء بالضفة الغربية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ كما كان مقررا.

وبغض النظر عن هذه الانتهاكات السافرة للاتفاقات الثنائية، اتخذت السلطات الإسرائيلية خطوات كانت لها انعكاسات خطيرة على أسباب الحياة للشعب الفلسطيني وظروفه المعيشية. كما أن إغلاق المنهجي الذي فرض في شباط/فبراير، على

وكان موقف اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف يتمثل دائماً في أن التسوية العادلة الدائمة الشاملة لقضية فلسطين يجب أن تستند إلى ما يلي: تنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٢٨ (١٩٧٣)؛ انسحاب القوات الإسرائيلية من جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية؛ احترام حق جميع الدول في المنطقة في العيش في سلم ضمن حدود آمنة ومعترف بها دولياً؛ الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وممارسته لهذه الحقوق، بما في ذلك حقه في تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة.

وترى اللجنة أيضاً أن احترام جميع الدول، داخل المنطقة وخارجها، لهذه المبادئ الأساسية يمكن أن يساعد في البحث عن حلول شاملة ودائمة لقضية فلسطين ولسائر مشاكل المنطقة.

وواصلت اللجنة، اتساقاً مع ولايتها، الاسهام في المساعي الدولية المبذولة لتنفيذ إعلان المبادئ الاسرائيلي - الفلسطيني المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت، واتفاقات التنفيذ اللاحقة - وخاصة الاتفاق الاسرائيلي الفلسطيني المؤقت بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة، واستمرت في تعبئة دعم المجتمع الدولي لكل أشكال المساعدة المقدمة إلى الشعب الفلسطيني أثناء فترة الانتقال. واسمحوا لي، باسم اللجنة، أن أشكر مرة أخرى جميع الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية التي قدمت دعماً للجنة ومكنتها من تنظيم عدد من الأنشطة تحت رعايتها، إما باستضافة هذا الأنشطة أو المشاركة فيها.

وفي عام ١٩٩٦ قامت اللجنة بتنظيم سلسلة من الاجتماعات التطلعية وهي: حلقة دراسية معنية بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، عقدت في القاهرة؛ ندوة للمنظمات غير الحكومية في أمريكا الشمالية بشأن قضية فلسطين، عقدت بنيويورك؛ ندوة للمنظمات غير الحكومية الأوروبية واجتماع دولي للمنظمات غير الحكومية عقدا في جنيف. وقد شاركت في هذه المناسبات بنشاط شخصيات إسرائيلية وفلسطينية مرموقة، وخبراء من مختلف البلدان، وممثلون عن البلدان المانحة

وقد أعرب المجتمع الدولي عن استهجانه الشديد حينما قررت السلطات الإسرائيلية مؤخراً فتح مدخل النفق الأثري بجوار الحرم الشريف في القدس الشرقية المحتلة، مما أثار موجات عنيفة أدت إلى مقتل أكثر من ٥٠ مدنيا فلسطينياً وإصابة آخرين؛ علاوة على وقوع إصابات بين أفراد الشرطة الفلسطينية والقوات المسلحة الإسرائيلية. وقد اجتمع مجلس الأمن على وجه الاستعجال في أعقاب هذه الأحداث المفجعة. وفي ذلك الاجتماع التاريخي أعرب أكثر من ٥٠ متكلماً، أكثرهم وزراء للخارجية، عن شجبهم للإجراءات الإسرائيلية. وفي نهاية المناقشة اتخذ المجلس القرار ١٠٧٣ (١٩٩٦) الذي دعا فيه إلى التوقف والتراجع فوراً عن جميع الأعمال التي أدت إلى تفاقم الحالة، والتي تترتب عليها آثار سلبية بالنسبة لعملية السلام في الشرق الأوسط. ودعا المجلس، على وجه الخصوص، إلى إعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل هذه الأحداث؛ وإلى ضمان سلامة المدنيين الفلسطينيين وحمايتهم؛ وإلى الاستئناف الفوري للمفاوضات في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط؛ وتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها، كل في حينه.

ورحبت لجنتنا بالجهود اللاحقة التي بذلتها الولايات المتحدة، بوصفها أحد راعبي عملية السلام، للحيلولة دون تدهور الحالة، ولاستئناف المفاوضات الخاصة بالوضع الدائم والتي توقفت منذ أيار/مايو. ولكن المفاوضات لم تستأنف إلا بعد مؤتمر القمة المعني بالشرق الأوسط الذي عقد في واشنطن. وبعد مؤتمر القمة أعربت اللجنة عن أملها في أن تتمكن الأطراف من التغلب على الصعوبات القائمة ومواصلة إجراء مناقشات موضوعية بشأن المسائل المتصلة بالوضع الدائم.

لقد أكدت هذه التطورات وجهة نظر اللجنة بأن المجتمع الدولي يجب عليه الآن، أكثر من أي وقت مضى، أن يرصد الحالة العامة عن كثب في هذه اللحظة الحاسمة التي يمر فيها الشعب الفلسطيني بمرحلة انتقالية حساسة سوف تؤدي إلى تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة.

وممثلون عن المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، وكذلك منظمات وكيانات منظومة الأمم المتحدة.

ودلت مرة أخرى على أن اللجنة قادرة على الإسهام بشكل مفيد للغاية إذ توفر محفلاً للمناقشة الحرة البناءة بشأن مختلف جوانب قضية فلسطين. وبالتالي تمكن كل الذين يرغبون في الإسهام في نجاح الجهود التي تبذل حالياً لتعزيز السلم وتبادل الآراء وتشاطر الخبرات.

وواصلت اللجنة إبراز الدور الحاسم للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية للشعب الفلسطيني، التي لا يمكن بدونها لأي عمل لتعزيز السلم أن ينجح. وأعربنا عن الأمل في أن يبذل المجتمع المانح قصارى جهده في هذا الشأن وأن يفي بتعهداته. كما رحبنا بالمبادرة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي نعتبرها آلية متعددة الأطراف يمكنها أن تعزز وتسرع تهيئة مناخ اقتصادي جديد في المنطقة بأسرها.

وقد لاحظت اللجنة العمل الذي قامت به إدارة شؤون الإعلام خلال العام الماضي. وعقد اجتماعان خلال تلك الفترة بين أعضاء مكتب اللجنة وموظفي الإدارة. وفي هذين الاجتماعين اتفق على أن إجراء المزيد من المشاورات المنتظمة بين اللجنة وبين الإدارة يمكن أن يساعد على تحديد أكثر الطرق فعالية لاستخدام الموارد الحالية لتنفيذ جميع جوانب البرنامج الإعلامي الخاص الموجه إلى الشعب الفلسطيني.

وبعد المناقشات التي أجريت مع إدارة شؤون الإعلام، ترحب اللجنة بالتأكيد الذي أعطي ببدء عملية لتنفيذ قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، بالتشاور مع أعضاء مكتب اللجنة والإدارة، وبخاصة في إعداد البرنامج الإعلامي السنوي مستقبلاً.

وتود اللجنة أن تؤكد مدى تقدير الشعب الفلسطيني لكون الأمم المتحدة تواصل دراسة قضية فلسطين في هذه المرحلة الحاسمة. وقد أكدت الجمعية مراراً وتكراراً أن الأمم المتحدة عليها مسؤولية دائمة تجاه قضية فلسطين. ويجب عليها

أن تتحمل تلك المسؤولية وتواصل ممارستها إلى أن تسوى القضية بجميع جوانبها بطريقة مرضية ومع احترام القانون الدولي. وبالإضافة إلى هذا، تعتقد اللجنة أن المجتمع الدولي لا يمكن أن يتخذ موقف اللامبالاة إزاء الأزمات التي تعترى عملية التفاوض الثنائية. كما تعتقد أن من واجبه السياسي والأخلاقي أن يساعد الأطراف للتغلب على العقبات التي لا تزال تهدد عملية السلام.

واللجنة - وفقاً للولاية التي منحتها إياها الجمعية العامة - ستواصل رصد الحالة عن كثب فيما يتعلق بحق ذلك الشعب في ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف. وسنواصل ملائمة برنامج عمل اللجنة ليعكس الحالة على الطبيعة ويسهم بشكل إيجابي في جهود المجتمع الدولي لإيجاد حل سلمي لقضية فلسطين على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ونأمل أن نتمكن دائماً من الاعتماد على مساعدة ودعم العديد من الدول الأعضاء في هذه المهمة الهامة. وإنني أدعو الدول التي تؤيد أهداف وأنشطة لجننتنا، ولكنها لم تساهم بعد في عملها كأعضاء أو كمراقبين، أن تفعل ذلك الآن، مثلما فعلت جنوب أفريقيا، التي أصبحت توا جزءاً من اللجنة بصفة مراقب. فوجود وإسهام هذه الدول الأعضاء الجديدة في السياق الجديد لعملية السلام في الشرق الأوسط سيساعدان اللجنة على الاضطلاع بولايتها الهامة الموكولة إليها. وبالتالي ستقدم إسهاماً هاماً ومفيداً إلى جهود الأمم المتحدة والجمعية العامة لتعزيز السلم والأمن في الشرق الأوسط.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد جوزيف كسار ممثل مالطة، مقرر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ليعرض تقرير اللجنة.

السيد كسار (مالطة): (مقرر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسرني، بصفتي مقرراً، أن أعرض على الجمعية العامة تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه

والفصل خامسا يتضمن سردا لمختلف الأعمال التي قامت بها اللجنة وفقا لقراري الجمعية العامة ٨٤/٥٠ ألف وباء.

وهذا يتضمن على وجه التحديد رسالة موجهة من رئيس اللجنة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة بشأن تصاعد أعمال العنف في الأراضي الفلسطينية المحتلة عقب القرار الاسرائيلي بفتح مدخل جديد إلى النفق الأثري في القدس الشرقية؛ والإجراء المتخذ في إطار مجلس الأمن في وقت مبكر من هذا العام بشأن ذلك الموضوع، وكذلك بشأن الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإغلاق اسرائيل للأراضي الفلسطينية، وحضور المؤتمرات والاجتماعات الدولية حيث كانت اللجنة ممثلة فيها برئيسها نظرا لأهمية هذه الاجتماعات لعمل اللجنة؛ وقائمة بالبيانات والقرارات والبلاغات الرسمية المتعلقة بقضية فلسطين التي اعتمدتها أجهزة الأمم المتحدة وحركة بلدان عدم الانحياز والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى.

ويتضمن هذا الفصل أيضا سردا بالإجراءات التي اتخذتها اللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين يتيح نظرة شاملة للتعديلات المختلفة التي أدخلتها اللجنة على برنامج عملها لزيادة فائدته ومردودية تكاليفه.

ويعطي هذا الفصل أيضا وصفا موجزا للحلقات الدراسية والندوات التي عقدتها المنظمات غير الحكومية في ١٩٩٦ وهي: اجتماع المشاورات بين ممثلي لجان التنسيق التابعة للمنظمات غير الحكومية ومكتب اللجنة؛ والحلقة الدراسية المعنية بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني التي عقدت في القاهرة؛ وندوة المنظمات الإقليمية غير الحكومية في أمريكا الشمالية التي عقدت في نيويورك؛ والندوة الأوروبية للمنظمات غير الحكومية والاجتماع الدولي للمنظمات غير الحكومية، اللذان انعقدتا معا في جنيف. كما يتضمن وصفا للجهود التي بذلتها اللجنة لعقد ذلك الاجتماع في غزة. وترد تفاصيل أخرى عن هذه الأنشطة في المرفقين الأول والثاني من التقرير.

غير القابلة للتصرف (A/51/35) الذي يغطي أعمالها في عام ١٩٩٦.

خلال العام الماضي، قامت اللجنة بأعمالها على أساس الولاية التي حددتها قرارات الجمعية العامة. ويغطي التقرير التطورات الهامة المتعلقة بقضية فلسطين، وعملية السلام وأنشطة اللجنة خلال العام الماضي.

مقدمة التقرير واردة في الفصل الأول، وتبين باختصار أهداف اللجنة ومنظورها خلال العام. والفصلان الثاني والثالث إجرائيان ويوجزان ولاية كل من اللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين. وإدارة شؤون الإعلام، ويوفران معلومات بشأن برنامج عمل اللجنة. والفصل رابعا يستعرض الحالة المتعلقة بقضية فلسطين.

وكان من دواعي تشجيع اللجنة أن المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية بدأت رغم التأخيرات المتكررة وأعمال العنف التي أدت إلى وقوع العديد من الضحايا الأبرياء على كلا الجانبين وأثارت قلق وإدانة المجتمع الدولي. وبينما لاحظت اللجنة عددا من المنجزات الإيجابية في عملية السلام في أوائل هذا العام، أعربت عن القلق البالغ إزاء تصعيد الحالة نتيجة للإغلاق المستمر للأراضي والتأخيرات في تنفيذ الاتفاقات، وأيضا بسبب قرارات السياسة العامة التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية الجديدة تجاه القدس والمستوطنات والمرحلة التالية من المفاوضات. ومن دواعي خيبة الأمل بشكل خاص أنه بالرغم من الجهود التي تبذلها جميع الأطراف المعنية، لم يتوصل إلى اتفاق بعد بشأن إعادة وزع القوات الإسرائيلية من الخليل.

ولاحظت اللجنة أن الحالة في المناطق التي لا تزال واقعة تحت الاحتلال الاسرائيلي تشير القلق ولا تزال تخلق وقائع على الساحة لها آثار سلبية محتملة بالنسبة لممارسة الحقوق الفلسطينية وعملية السلام مستقبلا. وأعربت اللجنة عن قلقها من المشاكل المستمرة المتعلقة بظروف معيشة الفلسطينيين، وبخاصة في قطاع غزة.

الأخرى المحتلة منذ عام ١٩٦٧؛ ومبدأ الأرض مقابل السلام؛ وممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، ولا سيما الحق في تقرير المصير. وتصر اللجنة كذلك على أنه يجب على إسرائيل أن تعترف بالتزاماتها خلال الفترة الانتقالية، بموجب اتفاقية جنيف الرابعة باعتبارها السلطة القائمة بالاحتلال، وأن تحترم تلك الالتزامات.

واللجنة تدعو بصفة خاصة إلى إنهاء السياسة والممارسة اللتين تنتهجهما إسرائيل تجاه المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، واللتين تتعارضان مع اتفاقية جنيف الرابعة وتحددان مقدما نتيجة مفاوضات الوضع النهائي بإيجاد حقائق على أرض الواقع، وهما بذلك تتعارضان مع نص وروح الاتفاقات المعقودة بين الطرفين وتشكلان تهديدا خطيرا لمستقبل عملية السلام.

وتعرب اللجنة عن قلقها إزاء الاشتباكات المأساوية التي وقعت بين الفلسطينيين والاسرائيليين في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ وتؤكد من جديد الوضع الخاص لمدينة القدس وفقا للقرارات المختلفة التي أصدرتها الأمم المتحدة. وتشير اللجنة إلى أن مجلس الأمن أكد مرارا أن جميع التدابير التي تغير الطابع الجغرافي والديمقراطي والتاريخي للمدينة المقدسة ووضعها هي إجراءات لاغية وباطلة ويجب الرجوع عنها.

وتؤكد اللجنة ثانياً مواصلتها التحلي بالمرونة في نهجها وبرنامج عملها في نفس الوقت الذي تتمسك فيه بمواقفها القائمة على المبادئ وذلك حتى تسهم إسهاما ملموسا في هذا الصدد. وترجو الجمعية العامة أن تؤكد من جديد ولايتها بتأييد ساحق.

وتعرب اللجنة عن تقديرها البالغ للدول التي دعمت أعمالها ويسرت تنظيم المناسبات التي جرت تحت رعاية اللجنة وتطلب اللجنة مرة أخرى أن توسع عضويتها لتضم بلدانا تؤيد أهدافها، ولكن لم تشارك حتى الآن في أعمالها. وفي هذا الصدد

ويشرح هذا الفصل أيضا أنشطة شعبة حقوق الفلسطينيين في ميدان البحث والرصد والمنشورات وكذلك العمل الذي قامت به الشعبة لتوسيع نظام معلومات الأمم المتحدة المحوسب بشأن القضية الفلسطينية، ويشير إلى اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

والفصل السادس يغطي عمل إدارة شؤون الإعلام وفقا لقرار الجمعية العامة ٨٤/٥٠ جيم بما في ذلك المنشورات والمواد السمعية - البصرية والأنشطة الأخرى للإدارة. ويتضمن هذا الفصل عددا من الملاحظات فيما يتعلق بحالة تنفيذ هذه الولاية ويؤكد أهمية استكمال البرنامج الشامل للإدارة خلال فترة السنتين الحالية.

الفصل السابع والأخير يحتوي على توصيات اللجنة. وتعرب اللجنة في تلك التوصيات عن قلقها إزاء مستقبل عملية السلام في ضوء تجدد دورة العنف في المنطقة، والتأخير في تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها، واستمرار غلق الأراضي الفلسطينية المحتلة، واستئناف سياسة المستوطنات من جانب الحكومة الاسرائيلية.

وتعرب اللجنة أيضا عن اعتقادها بأنه لا يوجد بديل عن المفاوضات التي يجريها الطرفان المعنيان على أساس عملية السلام، وأن المجتمع الدولي ينبغي له أن يكثف جهوده من أجل التنفيذ الفعال للاتفاقات التي تم التوصل إليها بالإضافة إلى استئناف المفاوضات من جميع جوانبها وفقا للأساس المتفق عليه.

وتؤكد اللجنة مجددا أن الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية أساسية فيما يتعلق بقضية فلسطين إلى حين التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة، وأن دورها لا يزال مهما وضروريا أثناء الفترة الانتقالية وإلى حين تحقيق تسوية نهائية مرضية.

وتؤكد اللجنة من جديد أن التسوية يجب أن تقوم على أساس قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٢٨ (١٩٧٣)، وانسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس، ومن الأراضي العربية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي رئيس وفد فلسطين المراقب، السيد فاروق القدومي. أعطيه الكلمة وفقا لقراري الجمعية العامة ٣٢٣٧ (د - ٢٩) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ و ١٧٧/٤٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨.

السيد قدومي (فلسطين): السيد الرئيس، يسعدني أن أتوجه إليكم بالتهنئة لانتخابكم رئيسا للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحادية والخمسين. وإني لوائق أن حكمتكم وخبرتكم الطويلة ستمكنكم من إدارة هذه الدورة بكفاءة عالية. إن بلدكم الصديق، ماليزيا، على علاقة تاريخية عريقة بفلسطين. فقد وقفتم دائما مع عدالة هذه القضية وانتصرتكم لكفاح شعبنا من أجل استرداد حقوقه الثابتة، وكان لكم دور مرموق في الدفاع عنها في أروقة الأمم المتحدة وفي مجلس الأمن بشكل خاص.

كما أحيي جهود سلفكم السيد ديبغو فريتاس دو أمارال الذي أدار الجمعية العامة في دورتها الخمسين بمهارة واتقان. ولا يفوتني أن أشكر السادة رئيس وأعضاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على جهودهم المتواصلة وعملهم الدؤوب لخدمة قضية فلسطين. ولا يسعني أيضا إلا أن أشيد بالجهود التي كرسها الأمين العام الدكتور بطرس بطرس غالي في خدمة قضية السلام والأمن الدوليين وحرصه على فعالية أجهزة الأمم المتحدة وكفاءتها العالية.

ما زالت قضية فلسطين والمسيرة السلمية في الشرق الأوسط تشغل بال الأمم المتحدة وتحظى باهتمام بارز من أعضائها وتناقشها الدوائر الرسمية والمؤتمرات الدولية والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية بهدف الحفاظ على الجهود الدولية التي صاغت مؤتمر مدريد للسلام ودفعت أطراف النزاع إلى مائدة المفاوضات. لكننا نرى هذه الأيام أن آلية التسوية قد تعطلت وأن المفاوضات السياسية قد تعثرت وأصبحت تواجه المزيد من الصعوبات التي أثارت الاهتمام الدولي بعد أن تفاقم الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة وعاد مسلسل العنف كوسيلة للتعامل بدلا من الجلوس على مائدة المفاوضات السياسية. إن التطور المفاجئ الذي

ترحب اللجنة بقرار حكومة جنوب أفريقيا بالمشاركة في عمل اللجنة بصفة مراقب.

وتؤكد اللجنة على الدور المفيد الذي يقوم به برنامج الحلقات الدراسية، الذي تنفذه في مختلف المناطق، في إعلام الرأي العام وتعبئته وفي تشجيع تبادل التجارب والخبرات. وتشير اللجنة إلى أنها تعتزم مواصلة تنظيم عقد حلقة دراسية سنوية تخصص للمسائل ذات الصلة بالتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الشعب الفلسطيني خلال الفترة الانتقالية. وتؤكد اللجنة على أن من المهم أن تكشف المنظمات غير الحكومية جهودها لتنظيم وتنسيق حملات مستمرة لإعلام الرأي العام والتشجيع على اتخاذ الإجراءات الوطنية والدولية لدعم قرارات الأمم المتحدة وأهداف اللجنة. وإذ تلاحظ اللجنة أن المنظمات غير الحكومية لا تزال راغبة في عقد اجتماع في المستقبل في المنطقة الخاضعة لولاية السلطة الفلسطينية فإنها تؤكد من جديد دعوتها إلى حكومة إسرائيل ألا تتدخل على نحو سلبي في هذا المسعى كتدبير هام من تدابير بناء الثقة.

وتشدد اللجنة على المساهمة الأساسية التي تقدمها شعبة حقوق الفلسطينيين التابعة للأمانة العامة وتطالبها بمواصلة برنامج دراساتها ومنشوراتها وأن تستمر في تطوير نظام معلومات الأمم المتحدة المحوسب بشأن القضية الفلسطينية بتضمينه كافة الوثائق ذات الصلة.

وتلاحظ اللجنة الاستهلال الناجح للمشروع التجريبي الذي بدأت شعبة حقوق الفلسطينيين بتنفيذه لتدريب موظفي السلطة الفلسطينية في مجال أعمال منظومة الأمم المتحدة، وتطلب من الشعبة أن تواصل هذه العملية في المستقبل.

وختاماً تؤكد اللجنة عزمها على مواصلة جهودها لتحقيق أكبر قدر من الفعالية في تنفيذ ولايتها وتكييف برنامج عملها في ضوء التطورات، وذلك من أجل مواصلة إسهامها إلى أقصى حد ممكن في تحقيق هدف الأمم المتحدة المشترك، ألا وهو إنجاز حل عادل ودائم لقضية فلسطين.

تحاول الحكومة الإسرائيلية اللعب بالزمن من خلال الغوص في تفاصيل بنود الاتفاقات المعقودة والموقعة ومحاولة إلغائها أو إجراء تعديلات عليها. وما نشهده اليوم من عودة إلى مناقشات إعادة الانتشار في مدينة الخليل، بالرغم من الاتفاق الذي عقدته السلطة الفلسطينية مع الحكومة الاسرائيلية السابقة ليس سوى دليل على ذلك.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد نسانزي (بوروندي).

وتصر حكومة السيد نتنياهو على تقسيم هذه المدينة التي يبلغ عدد سكانها ١٢٠ ٠٠٠ مواطن فلسطيني، ولا يوجد فيها سوى ٤٠٠ من المستوطنين، جاءت بهم إسرائيل لتتخذ من وجودهم تبريرا لبقاء قواتها العسكرية بحجة حمايتهم. كما تعمل إسرائيل، وبحجة الأمن أيضا، على إبقاء سيطرتها على المدن الفلسطينية بعد خروج القوات الإسرائيلية منها.

وما زالت إسرائيل تفرض حصارها الصارم على المناطق الفلسطينية المحتلة منذ شهر شباط/فبراير ١٩٩٦، وتعزل مدينة القدس عن هذه المناطق العربية. كما أصدرت قرارها بعودة النشاط الاستيطاني وتوسيع المستوطنات القائمة، واستمرت في مصادرة الأراضي واستلابها. وما زالت تضع الصعاب والعقبات أمام وصول معونات الدول المانحة للسلطة الوطنية الفلسطينية كما أنها ترفض عودة النازحين الفلسطينيين الذين أكرهوا على النزوح من الأراضي الفلسطينية أثناء عدوان ١٩٦٧، علما بأن اتفاق إعلان المبادئ نص على تشكيل لجنة رباعية، من فلسطين والأردن ومصر وإسرائيل، لتنظيم دخولهم، ولا يقل عددهم عن ٧٥٠ ٠٠٠ نازح فلسطيني، يعيشون الآن في الدول المجاورة. كما أن الحكومة الإسرائيلية ترفض عودة اللاجئين الفلسطينيين الذين طردوا من ديارهم عام ١٩٤٨، وتطالب بتوطينهم في البلاد التي ذهبوا إليها. ويزيد عدد اللاجئين عن ٣,٥ مليون فلسطيني، علما بأن قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ (د - ٣) لعام ١٩٤٨ ينص على حقهم في العودة، والتعويض، كما تؤكد ذلك مبادئ حقوق الإنسان والقانون الدولي.

أحدثته إسرائيل بفتحها للنفق بمحاذاة المسجد الأقصى في القدس قد اضطر المجموعة العربية إلى الدعوة لعقد جلسة عاجلة لمجلس الأمن في بداية انعقاد هذه الدورة لمعالجة الأوضاع المتردية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد اشترك في تلك المناقشات العديد من وزراء خارجية الدول الأعضاء مبدئين قلقهم واستياءهم من موقف الحكومة الاسرائيلية وإجراءاتها القمعية التي أدت إلى انفجار هذه الأحداث حيث ذهب ضحيتها مئات الشهداء والجرحى من المواطنين الفلسطينيين. ولم تكن هذه الانتفاضة الفلسطينية إلا ردة فعل طبيعية للإجراءات الاستفزازية التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني وخاصة في مدينة القدس، فأصدر مجلس الأمن قراره ١٠٧٣ (١٩٩٦).

إن سياسة الحكومة الاسرائيلية الجديدة برئاسة السيد نتنياهو هي المسؤولة عن تعثر المسارات السلمية في الشرق الأوسط. فلما فاز تحالف الليكود اليميني مع قوى التطرف الأخرى في الانتخابات الاسرائيلية قبل أشهر، أعلنت هذه الحكومة برنامجها السياسي الذي يقضي بالعمل على زيادة الهجرة اليهودية وتعزيز الاستيطان الاسرائيلي في الأراضي العربية وتطويره وتوسيعه. تنكرت إسرائيل لمبدأ مقايضة الأرض بالسلام كمبدأ أساسي قامت عليه المسيرة السلمية وأكدت الولايات المتحدة الأمريكية في مبادرتها السلمية عام ١٩٩١. وأكدت هذه الحكومة الاسرائيلية معارضتها لقيام دولة فلسطينية مستقلة ورفضها حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. وكررت ادعاءاتها بضرورة الحفاظ على احتلالها لمنطقتي الخليل ونابلس ومصادرها المائية الحيوية التي تشكل الجزء الأكبر من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧. وترفض إسرائيل البحث حول قضية القدس وتعتبرها قضية منتهية غير قابلة للنقاش. كما أن السيد نتنياهو يعلن احتفاظه بمنطقة الجولان السورية ومصادرها المائية، مدعيا إنها قطاع استيطاني صهيوني هام، ويرفع رئيس الوزراء الاسرائيلي شعاره "السلام مقابل السلام" ويرفض العودة إلى حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧.

تعرب عن قلقها من تعثر المسيرة السلمية وتراجعها، حيث أدت إلى إشعال العنف وتدهور الوضع، مما دفع الرئيس الأمريكي، السيد كلينتون، أن يتدارك الأمر ويدعو الرئيسين عرفات وبنيتان إلى واشنطن، للبحث معهما في الإجراءات الكفيلة بوقف تردّي الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وحث إسرائيل على استمرار المفاوضات.

وسبق هذا قيام مجلس الأمن بمناقشة الأحداث، وبدعوة إسرائيل إلى

"التوقف والتراجع فورا عن جميع الأعمال التي أدت إلى تفاقم الحالة، والتي تترتب عليها آثار سلبية بالنسبة لعملية السلام في الشرق الأوسط". (القرار ١٠٧٣ (١٩٩٦)، الفقرة ١)

كما دعا المجلس إلى:

"ضمان سلامة المدنيين الفلسطينيين وحمايتهم". (المرجع نفسه، الفقرة ٢)

ودعا أيضا إلى

"الاستئناف الفوري للمفاوضات في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط على أساسها المتفق عليه وتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها كل في حينه". (المرجع نفسه، الفقرة ٣)

إلا أن إسرائيل، مع الأسف، ترفض التنفيذ، كما رفضت تنفيذ كل قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

تفاهل العالم عندما عقد مؤتمر مدريد للسلام. وأكثرهم بشرا كان شعبنا الفلسطيني الذي عاش التشرد منذ ما يقرب من نصف قرن ويتوق إلى العودة والاستقرار في مدنه وقراه وفي دولة فلسطينية مستقلة. ولتأكيد حسن النوايا قامت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية باتخاذ الإجراءات المطلوبة لبناء الثقة من أجل خلق البيئة الملائمة والأجواء والظروف التي تساعد على التعايش السلمي بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وتخلق أجواء التفاهل حول مفاوضات سياسية واعدة.

فقام بعضهم بتطبيع العلاقات مع إسرائيل. وزار اسحق رابين وشمعون بيريز عددا من هذه الدول، ولكن الحكومة الإسرائيلية الحالية، بسياستها المعلنة، أقفلت الباب أمام الجهود الدولية، وبعثت الشك في نفوس الدول العربية، مما جعل هذه الدول توقف تطبيع العلاقات مع إسرائيل، وتعيد النظر فيما اتخذته من إجراءات لبناء الثقة بينها وبين إسرائيل. وكان انعقاد مؤتمر القمة العربية في القاهرة، في شهر حزيران/يونيه الماضي، بمثابة تذكير للعالم بأن العملية السلمية بدأت تتعثر، بل وتتجمد، بسبب الموقف الإسرائيلي المتعنت، الذي ينادي بالعودة إلى نقطة الصفر، وتجاهل ما أنجزته المسيرة السلمية، ورفض إسرائيل الواضح للأسس التي قام عليها مؤتمر مدريد للسلام، وهي قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) التي تقضي بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية، ثم محاولاتها لتغيير هذه الأسس، واتخاذها لإجراءات من شأنها أن تدمر المسيرة السلمية وأن تدفع منطقة الشرق الأوسط إلى مسلسل العنف والفضى من جديد، وأخطر هذه الإجراءات استمرار إسرائيل في بناء المستوطنات، ومصادرة الأراضي، وتشديد الحصار على الشعب الفلسطيني، وتجويعه، وعدم السماح له باستيراد المواد الغذائية أو المتاجرة مع البلدان العربية المجاورة. أضف إلى ذلك التهديدات المبطنة والمعلنة التي تصدرها إسرائيل في بياناتها الرسمية ضد سوريا ولبنان، ورفضها استئناف المفاوضات من النقطة التي وصلت إليها سوريا ولبنان مع الحكومة الإسرائيلية السابقة. وما مشروع لبنان أولا إلا خدعة إسرائيلية ومشروع وهمي ظهر فقط على صفحات الجرائد.

لقد جاءت نتائج الانتخابات الإسرائيلية عكس ما كان يتوقع البعض. فبعد اغتيال رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق، اسحق رابين، كان من المنتظر أن يدعم المجتمع الإسرائيلي حزب العمل الذي شارك العرب في عملية السلام. ولكن فوز اليمين أثار قلق الرأي العام العالمي من إمعان إسرائيل في السير باتجاه التطرف، بالرغم من مرور سنوات طويلة على تعاملها مع المسيرة السلمية. وجاءت مجريات الأمور تعكس هذه الرؤيا مما اضطر المجموعة الأوروبية وبرلمانها والحكومات الأوروبية إلى أن

هي مسؤولية دائمة بالنسبة لقضية فلسطين أرضا وشعبا، مع استمرار وكالة الغوث (الأونروا) في تحمل مسؤولياتها وأداء واجباتها نحو اللاجئين الفلسطينيين حتى تحل قضيتهم.

القضية الفلسطينية لا تحل بإعادة إنتشار القوات الإسرائيلية هنا وهناك، بل بإنسحابها الكامل من جميع الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، وإزالة المستوطنات الإسرائيلية التي يعتبرها العالم غير شرعية طبقا لقرارات مجلس الأمن ٤٦٥ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠) واستعادة الشعب الفلسطيني لسيادته الكاملة على أرضه وثرواته الطبيعية.

إن رفض إسرائيل التوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لدليل واضح على النوايا العدوانية لإسرائيل. كما أنها بالرغم من امتلاكها للعديد من أسلحة الدمار الشامل تتخذ من مقولة الأمن حجة لعدم انسحابها من الأراضي العربية المحتلة في فلسطين والجولان السوري وجنوب لبنان، وتنوء بعزمها على ضم أجزاء من هذه الأراضي للسيادة الإسرائيلية.

إن توازن القوى والمصالح عنصر أساسي لإقامة سلام عادل وشامل في منطقة الشرق الأوسط. وإن مراعاة الولايات المتحدة الأمريكية لهذا التوازن وإقرارها به من خلال التعامل السوي وعدم الكيل بمكيالين هما السبيل إلى خلق الاستقرار السياسي. ويدخل في هذا السياق ضرورة رفع الحصار عن الشقيقة الجماهيرية العربية الليبية، ورفع المعاناة عن الشعب العراقي الشقيق والحفاظ على وحدة وسلامة أراضيه وعدم التدخل في شؤونه الداخلية.

إن الفرصة سانحة في هذه الفترة من الزمن لنشر السلام والحفاظ على الأمن في الشرق الأوسط بالتوصل إلى حل عادل للقضية الفلسطينية بتطبيق مبادئ وقرارات الأمم المتحدة. فإذا ضاعت هذه الفرصة فإننا نخشى أن تعيش المنطقة مرة أخرى بعد ذلك في حالة من التوتر والقلق وعدم الاستقرار لفترة طويلة قادمة.

ولكن مع الأسف، تصرفت الحكومة الإسرائيلية من جانبها عكس ذلك فمأطلت وسوفت في تنفيذ الإتفاقيات، وأرجأت تنفيذ الكثير من البنود المتفق عليها كالإفراج عن المعتقلين الفلسطينيين، وعددهم ٥٠٠ ٤ معتقل، وحرمت شعبنا من حرية الاستيراد والتصدير، وحرية دخول وخروج وتنقل المواطنين الفلسطينيين من الأراضي الفلسطينية وإليها، ومأطلت في إعادة إنتشار القوات الإسرائيلية في المناطق الأخرى.

والأنكى من ذلك أن إسرائيل ظلت تفرض الحصار القاسي من آن لآخر على الشعب الفلسطيني، وأخيرا أدامت هذا الحصار إعتبارا من شهر شباط/فبراير حتى الآن. وترفض تسليم سلطات المياه والكهرباء والهواتف، وتصر على أن تبقي في يدها السلطة الحقيقية والسيادة على الأرض وعلى الثروات. وجاءت الحكومة الحالية لتؤكد وقف التقدم في المسيرة السلمية، بل العمل على التراجع عما أنجز خلال هذه السنوات الطويلة.

كنا نأمل خلال هذه الفترة من الزمن أن تضاعف الولايات المتحدة الأمريكية من جهودها لتنشيط المسيرة السلمية من خلال ما لها من تأثير على الحكومة الإسرائيلية. ولكنها كما يبدو كانت منشغلة في أمور أخرى مما شجع إسرائيل على إتخاذ مواقف متعنتة هازئة بالرغبة الدولية في إقامة سلام عادل وشامل ودائم.

لذلك فإننا نرى أن تنشيط الدور الروسي ومشاركة الاتحاد الأوروبي وقيام الأمم المتحدة ومجلس أمنها بدورهم الفاعل أصبحت أمورا حتمية لتنشيط العملية السلمية والحفاظ عليها من الجمود والفشل. ولا شك أن هذه الجهود ستساعد الولايات المتحدة الأمريكية في التأثير على إسرائيل وإنقاذ المسيرة السلمية من التعثر والجمود.

إن قضية فلسطين جوهر الصراع العربي - الإسرائيلي. ولن يتحقق السلام الشامل دون إنهاء الإحتلال الإسرائيلي وعودة اللاجئين الفلسطينيين وممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس. ولذلك فإن مسؤولية الأمم المتحدة وتطبيق قراراتها

تم التوصل إليها بالفعل، وأن يحترم بعضها البعض الآخر، وأن تدخل في حوار على قدم المساواة من أجل تقليل الاختلافات فيما بينها، وأن تتجنب أي تحرك قد يقوض عملية السلام، وذلك ابتغاء تحقيق المزيد من التقدم في محادثات السلام.

ومنذ نهاية الحرب الباردة وجميع البلدان تنتهز هذه الفرصة النادرة من السلام لكي تنمي بهمة من اقتصاداتها. والاقتصاد العالمي يدخل مرحلة جديدة من النمو. بيد أن اقتصاد الشرق الأوسط معوق بجسامة بفعل الحالة غير المستقرة في المنطقة. والاستثمار الأجنبي في المنطقة - التي يقطنها أكثر من ٣٠٠ مليون نسمة - يمثل أقل من واحد في المائة من إجمالي الاستثمار العالمي، وهي أقل نسبة بين جميع مناطق العالم. وقد أثبتت التجربة أن السلام الشامل والعدل والدائم هو الشرط الأولي للتنمية الاقتصادية في المنطقة، وهو ما سيساعد بدوره على توطيد السلم والاستقرار فيها، وتعزيزهما. كما أن هذا هو التفهم المشترك الذي تم التوصل إليه في القمة الاقتصادية الثالثة للشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي عقدت مؤخرا.

لقد بدأ الحكم الذاتي في فلسطين. ولا يزال الاقتصاد، لأسباب تاريخية وعملية، يواجه صعوبات كبيرة. لذلك فإن الحاجة ماسة إلى الحصول على دعم ومساعدة المجتمع الدولي لتنمية الاقتصاد في مناطق الحكم الذاتي من أجل تحسين مستويات معيشة الشعب بسرعة. وفي هذا الخصوص، ينبغي للبلدان المتقدمة أن تتعهد بالتزامات أكبر، وأن تفي على وجه الخصوص بالتزامات التي سبق أن قطعتها على نفسها بتقديم المساعدة إلى فلسطين. وفي نفس الوقت، ينبغي رفع الحصار عن مناطق الحكم الذاتي فورا.

وقد قامت الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة بدور هام في حل المنازعات الإقليمية وصون السلم العالمي، وساهمت في التسوية السلمية للقضية الفلسطينية وقضية الشرق الأوسط برمتها. إننا نأمل أن تستطيع الأمم المتحدة القيام بدور إيجابي في تعزيز عملية السلام في الشرق الأوسط، ونعتقد

السيد وانغ شويشيان (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): لقد شهدت عملية السلام في الشرق الأوسط صعابا ونكسات منذ بداية السنة الحالية. واتسم ذلك بالفشل في تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها بين الفلسطينيين والاسرائيليين تنفيذا كاملا، بل وبسفك دماء جسيم بين الطرفين. لقد تحول شعاع الأمل بإقامة دعائم السلام في منطقة الشرق الأوسط فجأة إلى سحب داكنة. ورغم أن المحادثات قد استؤنفت في الوقت الحالي فإن الجانبين يتباطآن في التوصل إلى اتفاق حول بعض القضايا الرئيسية. وإننا نشعر بأسى وقلق شديدين إزاء هذه الحالة.

ولذلك من المحتم أن يعمل الطرفان المعنيان على إخراج عملية السلام في الشرق الأوسط من المصاعب التي تكتنفها في وقت مبكر وعلى دفعها قدما إلى الأمام. ونحن نأمل بأن يتمشى الجانبان مع الاتجاه التاريخي، وأن يحرصا على التقدم المتحقق في عملية السلام منذ مؤتمر مدريد، وأن يحاولا إنجاز نتائج ملموسة في محادثات جرياتها بطريقة مرنة وعملية، وبشجاعة وتصميم، بحيث تعود عملية السلام بسرعة إلى مسار التنمية السلمية.

ولقد كانت القضية الفلسطينية جوهر قضية الشرق الأوسط على الدوام. وتمثل التسوية المبكرة والعادلة والمعقولة لهذه القضية واستعادة الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني حلقة رئيسية في الجهود المبذولة لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية في منطقة الشرق الأوسط. وتطمح جميع شعوب المنطقة في إيجاد بيئة آمنة تعيش فيها. بيد أن ذلك سيكون مجرد قصر من الرمال في غيبة الاستقرار والسلام الدائمين.

إن تاريخ مسألة الشرق الأوسط، الذي امتد لنصف قرن من الزمان، لا سيما التطورات في عملية السلام في السنوات الأخيرة، دلل تدليلا كاملا على أن بلدان المنطقة لن تستطيع أن تستمتع بأمن حقيقي إلا عندما يستتب سلام شامل وعادل. وأننا نأمل مخلصين أن تسوي الأطراف المعنية نزاعاتها من خلال المفاوضات السياسية على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام. وينبغي لها أن تمثل وتنفذ بصرامة الاتفاقات التي

١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، والذي شرّحه أيضا بالتفصيل تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة في الوثيقة A/51/99/Add.2 المؤرخة ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦.

بهذه المناسبة أتوجه بالشكر الجزيل للأمين العام على تقريره الآنف الذكر كما نشكر رئيس وأعضاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على تقريرها المفصل A/51/35 المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ والذي أشارت في الفقرة ٢٣ منه إلى أنها لاحظت بقلق بالغ تفاقم الحالة في الأراضي المحتلة المتمثل بالإغلاق الكامل لقطاع غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية مما أدى إلى خنق الاقتصاد الفلسطيني ومما سبب معاناة ومشقة للشعب الفلسطيني. وأشارت اللجنة إلى أن ما يقرب من ١٠٠ ٣ فلسطيني ما زالوا في السجون الاسرائيلية يعانون أشد المعاناة.

ومما يلفت الانتباه في هذا التقرير أن اللجنة أعربت عن بالغ قلقها إزاء ما أعلنته حكومة إسرائيل من بيانات وقرارات تنذر بالتوسع مجددا في مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ ١٩٦٧، بما فيها القدس. وقد عمق هذا القلق ما أعلنه وزير البنية الأساسية الوطنية في إسرائيل في نهاية شهر تموز/يوليه الماضي حول استئناف العمل بالخطط الرامية إلى بناء طريقتين سريعين عبر الضفة الغربية المحتلة، وهي الطرق الالتفافية لربط المستوطنات اليهودية بإسرائيل. وإن مجلس الوزراء الاسرائيلي قرر في ٢ آب/أغسطس رفع القيود التي كانت الحكومة السابقة قد فرضتها في ١٩٩٣ على بناء المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة وتبسيط اجراءات الموافقة عن طريق وضعها مباشرة تحت مسؤولية وزير الدفاع، بالإضافة إلى ملايين الدولارات التي خصصتها كمعونة للمستوطنين وتوسع المستوطنات بمعدل بناء ٤ ٠٠٠ وحدة سكنية في الضفة الغربية. ومنذ بضعة أيام كشفت الحكومة الاسرائيلية عن نواياها أيضا ببناء ٩٠٠

بأنها تستطيع ذلك، عن طريق حشد التأييد الدولي لاستمرار فلسطين واسرائيل في تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها بالفعل ولاستمرار محادثات السلام بين الجانبين، فتيسر بذلك التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ومعقولة للقضية الفلسطينية وقضية الشرق الأوسط.

إننا نرغب في رؤية السلام والاستقرار والتنمية وقد سادت في منطقة الشرق الأوسط. وستعمل الصين مع المجتمع الدولي، كما هو دأبها، من أجل قيام السلم والاستقرار في المنطقة. وقد قدمت الصين بالفعل مساعدات اقتصادية في حدود قدراتها إلى الشعب الفلسطيني من خلال شتى القنوات. وسنواصل القيام بذلك من أجل المساهمة بنصيبنا في تعمير مناطق الحكم الذاتي الفلسطينية.

السيد وهبة (الجمهورية العربية السورية): في مثل هذا اليوم، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر من كل عام، يهب المجتمع الدولي لنصرة الشعب الفلسطيني وللتضامن معه. وفي هذا اليوم تزداد أهمية الحاجة للتضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني الذي ما زال يعاني أشد المعاناة من جراء الممارسات الاسرائيلية اليومية المتمثلة بممارسة مختلف أنواع وأساليب الاضطهاد والتعذيب والقتل وتهديم المنازل ومواصله فرض الحصار على الأرض الفلسطينية والشعب الفلسطيني والمحاولات المستمرة لخلق حقائق جديدة فيما يتعلق بالقدس العربية المحتلة، إضافة إلى استئناف الحكومة الاسرائيلية للأنشطة الاستيطانية من خلال بناء مستوطنات جديدة وتوسيع المستوطنات الحالية في الأراضي العربية المحتلة.

ولم تتوقف الحكومة الاسرائيلية عند هذا الحد من الممارسات والاستفزازات فعملت على فتح نفق بجوار المسجد الأقصى في القدس الشرقية المحتلة مما أدى إلى وقوع أحداث مفرجة وأليمة أدت إلى قتل أكثر من ٨٠ قتيلًا وما يزيد على ١ ٠٠٠ جريح على أيدي قوات الجيش والشرطة الاسرائيلية. وهذه الممارسات ما هي إلا غيض من فيض تقوم بها السلطات الاسرائيلية ضد المواطنين العرب في الأراضي العربية المحتلة، الأمر الذي أوضحه تقرير الأمين العام للأمم المتحدة A/51/678 المؤرخ

الخليل التي يسكنها ١٢٠ ٠٠٠ فلسطيني بينما يستوطن فيها ٤٠٠ مستوطن، فكيف يمكن للإنسان أن يطمئن إلى أن إسرائيل ستسحب من جميع الأراضي العربية المحتلة؟

ثالثا، قامت الحكومة الاسرائيلية بفتح النفق الذي أدانه المجتمع الدولي ومجلس الأمن، فوضعت بذلك اسفينا آخر في جسم عملية السلام، ورغم صدور قرار مجلس الأمن ١٠٧٣ (١٩٩٦) المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، الذي طلب من إسرائيل إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه سابقا، وبالتالي إغلاق النفق، فإن إسرائيل لم تمتثل لهذا القرار؛

رابعا، إن محور السياسة الاسرائيلية الحالية هو توتير الأجواء وخلق تعقيدات واستفزات هدفها تعطيل عملية السلام. وفي هذا الإطار كان قد أعطى رئيس الوزراء الضوء الأخضر للتنقيب عن النفط في الجولان. والآن أعلن من جديد عن إقامة ثلاث مستوطنات جديدة وتوسيع القائم منها، مخالفين بذلك قرارات الشرعية الدولية واتفاقيات جنيف. علاوة على أن إسرائيل تطلق بذلك رصاصة أخرى على جسم عملية السلام؛

خامسا، أعلن رئيس الوزراء رفضه الانسحاب من الجولان إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وبالتالي أعلن أنه لا يريد مرجعية مؤتمر مدريد، ولا يريد مبدأ الأرض مقابل السلام كأحد أهم أسس مؤتمر مدريد واصلب قرارات الشرعية الدولية، وهو الأمر الذي يخالف إرادة المجتمع الدولي التي دعت إلى الأرض مقابل السلام وحتى يكون السلام حقيقيا ومشرفا.

في ضوء ما تقدم، وحيال هذه المواقف الاسرائيلية الخطيرة والمتعمدة، أعتقد أن الجواب على السؤال الذي طرحناه قبل قليل أصبح جليا، وهو أن الحكومة الاسرائيلية الحالية لا تريد السلام الشامل والعادل وليست جادة من أجل السلام بدليل أنها تدق الإسفين تلو الإسفين وتطلق الرصاصة تلو الرصاصة إلى جسم عملية السلام. فهل يمكن أن يتحمل هذا الجسم هذه الأسافين والرصاصات؟ إن الحكومة الاسرائيلية ستتحمل مسؤولية إجهاض

وحدة سكنية في الجولان السوري المحتل في إطار مشروع أوسع يؤدي إلى بناء ٢ ٥٠٠ وحدة سكنية حتى عام ٢٠٠٠ علاوة على بناء ثلاث مستوطنات جديدة.

إن صفحات تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي العربية المحتلة تعتبر سجلا كافيا ووافيا ومفتوحا لمن يريد التعرف على المزيد من بشاعة هذه الممارسات بحق المواطنين العرب في الأراضي المحتلة. وهي كذلك صفحات واضحة كل الوضوح لمن يريد التعرف على مدى القلق الذي يشعر به المجتمع الدولي إزاء سياسة الحكومة الاسرائيلية الحالية بشأن زرع المستوطنات وتوسيعها، آخذين بعين الاعتبار خطورة ظاهرة توسيع المستوطنات التي تصب في سياسة التوسع الإسرائيلي، وهي لا تقل خطورة عن زرع مستوطنات جديدة، خاصة وأن هاتين الظاهرتين - أي زرع المستوطنات الجديدة وتوسيع التوسع - تخدمان سياسة قضم الأراضي العربية.

في ضوء هذا الواقع المتردي لعملية السلام لا بد من طرح السؤال الهام: إلى أين تسير الحكومة الاسرائيلية؟ وما هو مصير عملية السلام في ضوء ممارساتها ومنهجيتها هذه؟ الجواب على هذا السؤال يكمن في استعراض التطورات التالية:

أولا، لقد أعلن رئيس وزراء إسرائيل أن القدس عاصمة أبدية لإسرائيل، متحديا بذلك مشاعر العرب والمسلمين والمسيحيين بل المجتمع الدولي بأكمله، ومتحديا قرارات الشرعية الدولية؛

ثانيا، لا يريد رئيس الوزراء الاسرائيلي الانسحاب من الخليل، وقد عمل على حرف المسار عن قضية فلسطين بأكملها وحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ومحاولته تقزيم المسألة إلى انسحاب أو عدم انسحاب من شارع الشهداء في الخليل. وهنا لا بد من أن نبين أنه إذا كانت الحكومة الاسرائيلية تقيم الدنيا وتقعدها حول مسألة الانسحاب من شارع واحد في مدينة

المستوطنات وضم الأراضي وزرع مستوطنات جديدة، وأن تستأنف إسرائيل عملية السلام على أسس مؤتمر مدريد وقرارات الشرعية الدولية ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٢٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) ومبدأ الأرض مقابل السلام، وأن تلتزم إسرائيل بالاتفاقات والالتزامات والتعهدات التي تم التوصل إليها بغية تحقيق السلام العادل والشامل، السلام الحقيقي والمشرف الذي تكمن فيه مصلحة جميع الأطراف والذي يحقق الأمن والاستقرار في المنطقة.

السيد اللقاني (المملكة العربية السعودية): نعالج اليوم قضية فلسطين المدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة للمرة الخمسين أي منذ إنشاء المنظمة الدولية. وفي العام الماضي حين اجتمعنا هنا احتفالاً بالدورة الخمسين للجمعية العامة كنا متفاوتين بمستقبل عمل المنظمة الدولية إثر صدور الإعلان التاريخي عن ملوك ورؤساء الدول والحكومات بمناسبة هذه الذكرى، إذ أكد الإعلان على الأولويات المتفق عليها وهي السلم الذي يركز على مبادئ وأحكام الميثاق وقضية نظام فعال للأمن الجماعي، والمساواة في السيادة بين الدول واحترام حقوق الشعوب، والعدالة عند تناول القضايا المختلفة.

وكنا متفاوتين آنذاك بتوقيع اتفاق المرحلة الانتقالية بين الرئيس ياسر عرفات ورئيس وزراء إسرائيل الراحل إسحق رابين والذي وصف آنذاك بأنه إنجاز هام على طريق حل المشكلة الفلسطينية. فهل تغيرت الأوضاع أو تطورت إلى الأفضل والأحسن منذ ذلك التاريخ؟

قبل أن نستعرض تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف المقدم إلى دورتنا الحالية، أود أن أتوجه بالشكر والتقدير إلى سعادة السفير إبراهيم كا، رئيس اللجنة، وإلى اللجنة الموقرة، على التقرير القيم المعروض أمامنا، وعلى الجهود التي يبذلونها في حل القضية الفلسطينية. وأود أن أشير إلى التقرير المذكور للرد على السؤال الذي طرحته عما إذا تغيرت الأوضاع إلى الأفضل والأحسن. وقد ورد فيه أنه على الرغم من هذه التطورات الإيجابية لاحظت اللجنة أن الحالة في المناطق التي ما برحت تحت الاحتلال الإسرائيلي

عملية السلام إذا ما واصلت سياساتها المبنية على التطرف والتوسع.

أود أن أشير بهذا الصدد إلى أن السيد فاروق الشرع، وزير خارجية الجمهورية العربية السورية وجه رسالة إلى رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف أكد فيها أن الحكومة الإسرائيلية الجديدة منذ تسلمها السلطة لم تتترك فرصة إلا وأكدت فيها إصرارها على تغيير أسس وقواعد السلام وقيامها بمحاولات لنسف كل ما تحقق خلال السنوات الخمس الماضية منذ انعقاد مؤتمر مدريد، خاصة وأنها لم تعد تكثرث بالاتفاقات والتعهدات والالتزامات التي تم التوصل إليها في عهد الحكومة السابقة. كما ركز وزير خارجيتنا في رسالته على أن الشعب الفلسطيني لن يقبل بأقل من تحقيق حقوقه الوطنية المشروعة، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وعودة اللاجئين الفلسطينيين وفق قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة إلى ديارهم التي طردوا واقتلعوا منها.

هناك شرائح واسعة من الشعب الإسرائيلي غير راضية عن سياسة حكومتهم الحالية التي تعمل في سلوكيتها ومنهجيتها هذه على قتل عملية السلام، الأمر الذي يستدعي تكثيف جهود المجتمع الدولي وراعيي عملية السلام والاتحاد الأوروبي، ولا سيما الولايات المتحدة التي بذلت جهوداً مشكورة لإنقاذ عملية السلام قبل موتها، موت العملية، الذي لا يجلب سوى الكارثة إلى المنطقة والعالم، خاصة في إطار دعاوى إسرائيل للحرب بدلاً من السلام لكن الحكومة الإسرائيلية ممعنة في عدم الاستجابة لهذه الجهود وغيرها.

إننا بهذه المناسبة الجلية نجدد التحية للشعب الفلسطيني الشقيق في الأراضي الفلسطينية المحتلة وخارجها مؤكدين دعمنا الثابت له في نضاله المشروع والعادل من أجل استعادة حقوقه الوطنية المشروعة. ونأمل أن يضطلع المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، بمهامه المنوطة به وفق الميثاق ومبادئ القانون الدولي لثني إسرائيل عن مواصلة سياساتها المتعنتة والإقلاع عن توسيع

لا يزال من أخطر أسباب التوتر الشديد والمستمر في الأراضي المحتلة وجود المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وفي القدس الشريف المحتلة وفي قطاع غزة وتوسعها المستمر بلا هوادة. إننا في المملكة العربية السعودية نتابع بقلق شديد قرار الحكومة الإسرائيلية الحالية برفع الحظر المفروض على بناء مستوطنات جديدة. ونعتبر الإجراءات الإسرائيلية في هذا الشأن عوامل تزيد في التوتر وتشجع على زيادة أعمال العنف فضلا عن أن هذه الممارسات تفقد الثقة بمصادقية الحكومة الإسرائيلية بالمضي قدما في عملية السلام وتهدد بنسفها.

وتقدر الإحصاءات الدولية أن حوالي ٩٣ في المائة من أراضي مدينة القدس الشريف قد جرت مصادرتها فعلا. وتشتمل الإجراءات الجديدة في توسيع المستوطنات مصادرة الأراضي لبناء طرق التفاضية بهدف ربط المستوطنات الإسرائيلية فيما بينها. وعلاوة على ذلك، لا تبني هذه الطرق لمجرد أن تكون وسائل للربط، لا بل إنها تشبه الطرق البرية السريعة الكبيرة وهي أعرض من مدارج المطارات ولا يمكن لأي شخص أن يتصور أن مستوطنة تضم ثلاثمائة أو خمسمائة شخص مثلا ستحتاج إلى طريق بري سريع بهذا الحجم حين لا تمتلك المدن الفلسطينية التي تضم كل منها حوالي أربع مائة ألف نسمة طرقا حتى بنصف هذا الحجم.

ويرافق عملية توسيع المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة تدهور كبير في الأحوال الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني ناجم بالدرجة الأولى عن بقاء الاحتلال الإسرائيلي نفسه وعن الإغلاق المحكم الذي فرضته السلطات الإسرائيلية منذ ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٦. فلقد تضررت الزراعة والصناعة وتم إغلاق عدد كبير من المحلات التجارية وحدث نقص حاد في المواد الإنسانية الأساسية كالخبز والأرز.

ولا شك أنكم سمعتم جميعا عن خطورة الحالة الناجمة عن النقص الحاد في الدقيق. فما زال الفلسطينيون يضطرون إلى الوقوف في الطوابير في صفوف طويلة للحصول على الدقيق لصناعة خبزهم.

لا تزال ماثرا للقلق، بل وتخلق حقائق على الأرض يمكن أن تنطوي على كل سلبية بالنسبة لمستقبل ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه بل وللمستقبل عملية السلام ذاتها. ومما يكتسب الأهمية القصوى في هذا الصدد مسألة مصادرة الأراضي ومسألة المستوطنات بما في ذلك ما يتم في القدس الشرقية. وأحاطت اللجنة علما بالذات بالخطط الرامية لإنشاء المزيد من مساكن المستوطنين وكذلك تشييد الطرق التي تربط بين المستوطنات وتفضي إلى تجزئة الضفة الغربية وعزل القدس الشرقية.

إن ما يشيع في نفوسنا الأسف والقلق هو أن نجد أن الحكومة الإسرائيلية لم يصدر عنها حتى الآن نفس القدر من الجدية والالتزام تجاه عملية السلام الذي يبديه الجانب العربي، بل على العكس من ذلك دأبت حكومة نتنياهو منذ توليها السلطة على إطلاق التصريحات وانتهاج المواقف التي لا يمكن أن تخدم مسيرة السلام بأي حال من الأحوال. فمقابل الالتزام العربي بمبادئ مدريد وقرارات مجلس الأمن ومبدأ الأرض مقابل السلام، نجد في تصريحات الحكومة الإسرائيلية إصرارا مستمرا على تكريس الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية والإبقاء على ضم القدس الشرقية أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين والتكؤ في تنفيذ الاتفاقات المعقودة بين السلطات الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية.

تشكل قضية القدس الشريف جوهر النزاع العربي - الإسرائيلي وتظل محور اهتمامات العالمين العربي والإسلامي. ويتوقف على طريقة معالجتها مستقبل عملية السلام برمتها. ويؤسفنا أن نجد يوما بعد يوم أن السلطات الإسرائيلية مستمرة في اتخاذ سلسلة من الإجراءات بهدف إحداث تغييرات ديمغرافية ومؤسسية من شأنها تغيير واقع القدس الشريف، وبالتالي التأثير المسبق على المفاوضات المفترضة إجراؤها عند تناول الوضع النهائي لها. فعلى إسرائيل التوقف فورا عن ممارساتها في القدس، وهي مدينة عربية تعترف الأمم المتحدة باحتلالها من قبل إسرائيل منذ عام ١٩٦٧.

إننا في المملكة العربية السعودية ندعو الدول المعنية بعملية السلام في الشرق الأوسط وبخاصة راعيي مؤتمر السلام في مدريد، الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية، كما ندعو دول الاتحاد الأوروبي إلى التحرك السريع والفعال للمحافظة على قوة الدفع التي حققتها عملية السلام وإجبار إسرائيل على الالتزام بأحكام القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية وبخاصة قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٢٥٢ (١٩٦٨) وكذلك مبدأ الأرض مقابل السلام وذلك من أجل أن تكون منطقة الشرق الأوسط منطقة سلام وأمن واستقرار مثلما كانت في الماضي.

السيد زلينكو (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد أصبح من الأمور التقليدية أن تنظر الجمعية العامة في قضية فلسطين في اليوم الذي يحتفل فيه المجتمع الدولي بيوم التضامن مع الشعب الفلسطيني. وتتيح لنا هذه المناسبة الخاصة فرصة طيبة للإعراب عن دعمنا للشعب الفلسطيني في تطلعه إلى ممارسة حقوقه الثابتة غير القابلة للتصرف في تقرير المصير، والاستقلال الوطني والسيادة. وعلاوة على ذلك، لدينا إمكانية أن نقرر، على أساس التحليل الموضوعي، الوسائل والسبل العملية لتحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة لهذه المشكلة التي طال أمدها.

وإن وفد أوكرانيا على اقتناع بأن التقدم المحرز في هذا الاتجاه يمكن وينبغي أن يحقق على أساس الاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمر مدريد للسلام، ووفقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). وتنفيذ الاتفاقات الإسرائيلية - الفلسطينية التي تم التوقيع عليها فعلا، لا سيما الاتفاق المؤقت بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، ضمانة لإحراز مزيد من التقدم.

وفي الوقت نفسه، فإن انخراط الأمم المتحدة في عملية السلام، بوصفها ضامنة للشرعية الدولية وعاملا هاما في تعبئة المساعدات الدولية وتوفيرها على حد سواء، ضروري لأن تسفر جهود السلام عن نتيجة ناجحة.

وسبب هذا النقص الحاد أنه قامت السلطات الإسرائيلية أولا بإيقاف استيراد الدقيق من أو عبر إسرائيل لأكثر من شهر ثم عادت تحت اسم تخفيف الحصار للسماح بدخول ما بين ٥ إلى ١٠ في المائة فقط من كمية الدقيق التي يستهلكها الفلسطينيون في صناعة خبزهم اليومي. وما يقال عن الدقيق يمكن أن يقال عن المواد الإنسانية الأخرى من مواد غذائية أو أدوية وغيرها. لذلك نجد أن تجديد الإغلاق المفروض على الضفة الغربية وقطاع غزة قد زاد من القيود المفروضة على الواردات وأجبر العائلات الفقيرة على اتباع نظام غذائي نباتي وخال تماما من الخبز.

إننا إذ نرى الإجراءات هذه بعد البدء في تنفيذ الاتفاقات بين السلطات الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية فإن السؤال الذي يتبادر إلى ذهننا فوراً هو أيمن الإجراءات التي تقوم بها إسرائيل تجاه السلام وهي تحرم الفلسطينيين من الدقيق لصناعة خبزهم اليومي.

إن عمليات القمع والإرهاب والتعذيب التي تمارسها السلطات الإسرائيلية والمستوطنون اليهود على حد سواء ضد المواطنين العرب في الأراضي العربية المحتلة لن تجني منها إسرائيل سوى خلق جدار سميك من عدم الثقة والكراهية والذي ازداد بقرار المحكمة الإسرائيلية الأخير القاضي بالسماح للمحققين الإسرائيليين باستمرار التعذيب الجسدي ضد المعتقلين الفلسطينيين. ونحن نرى في هذا القرار انتهاكا صارخا لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ وللإعلان العالمي لحقوق الإنسان ولروح عملية السلام التي بدأت في مدريد، الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط، كما أنها خرق واضح لمعاهدة منع التعذيب الصادرة عن الجمعية العامة هذه.

لقد وصلت عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية إلى مرحلة حاسمة. فما لم تتم المحافظة على زخم مبادرة السلام وتنفيذ الاتفاقات المبرمة بالفعل تنفيذا كاملا سيخيم على منطقة الشرق الأوسط بكاملها شبح الحلقة المفرغة المتمثلة في تكرار العنف والصراع وإراقة الدماء.

للتصرف، ما زالت تعتقد أنه لا يوجد بديل لعملية المفاوضات السياسية الإسرائيلية - الفلسطينية القائمة على مبادئ الاحترام المتبادل، والثقة، والتفاهم الكافي من كل طرف لمصالح الطرف الآخر، والاستعداد للتوصل إلى تسوية معقولة. لهذا السبب، نرى أنه يتحتم في المرحلة الراهنة أن يجري التغلب على الريبة والشك، وأن يوضع حد للأعمال الاستفزازية والمواجهة، وأن تنفذ بحسن نية الاتفاقات التي تم التوصل إليها سابقا، وأن تستأنف في تاريخ مبكر محادثات السلام الحقيقية والشاملة الرامية إلى إيجاد حل عادل ودائم لمشكلة فلسطين.

ولا شك أنه ينبغي اتخاذ تدابير متزامنة بغية تحقيق تطبيع شامل للعلاقات العربية - الإسرائيلية التي ينبغي أن يكون عنصرها الرئيسي إحراز التقدم الحقيقي على المسارين الإسرائيلي - اللبناني والإسرائيلي - السوري.

وينبغي للمجتمع الدولي بدوره أن يتخذ جميع التدابير الممكنة من أجل الاسهام بأكبر قدر ممكن في تلك العملية على أساس التنسيق والتكامل الفعالين ضمن إطار الآليات التفاوضية القائمة. وانطلاقا من ذلك التفاهم، ترحب أوكرانيا بالجهود التي تبذلها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، بهدف تعزيز الثقة بين أطراف الصراع وتسوية الخلافات المتبقية على طريق تنفيذ الاتفاقات ذات الصلة.

ويعتقد وفد أوكرانيا أنه، إضافة إلى الجوانب السياسية للمشكلة، تحظى التنمية الاقتصادية للأراضي الفلسطينية والمساعدة في بناء وتعزيز الاقتصاد الفلسطيني بأهمية متزايدة. وفي هذا السياق ينبغي للمجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، أن يعطي الأولوية لاحتياجات الفلسطينيين اليومية، ولتعبئة الموارد المالية الإضافية للبرامج والمشاريع المعتمدة في مؤتمر باريس وبروكسل. ونحسب أننا نرى أن اندماج إسرائيل التدريجي في اقتصاد منطقة الشرق الأوسط عموما من شأنه أن يسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الإقليمي.

وخلال العام الذي مضى منذ ناقشنا هذا البند في الدورة الخمسين للجمعية العامة، فإن تتابع الأحداث على المسار الإسرائيلي - الفلسطيني يشبه المسار الذي يتراوح صعودا وهبوطا. ولقد اتصفت الفترة بالشعور بآمال صادقة وبتحقيق إنجازات جادة، فضلا عن الشعور بخيبة أمل كبيرة وإحباطات عميقة.

والانتخابات الفلسطينية الأولى التي جرت يوم ٢٠ كانون الثاني/يناير من هذا العام وتبعت إعادة الانتشار الإسرائيلي في ست بلدات وعدد من القرى في الضفة الغربية، أحييت الثقة بأن مسار عملية السلام لا يمكن عكسه، ووفرت أساسا صلبا لقيام الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره. وثمة مثال آخر على الالتزام المتواصل بقضية السلام والديمقراطية، وهي القضية التي يتابعها الشعب الفلسطيني وقيادته ببسالة، هو القرار الذي اتخذته المجلس الوطني الفلسطيني يوم ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٦ والقاضي بتعديل الميثاق الوطني الفلسطيني بحيث لم يعد ينكر حق دولة إسرائيل في الوجود. وتلك الخطوة التي تدل على أن تأييد السلام بين الفلسطينيين منتشر بالفعل، قد لقيت درجة عالية من التقدير والإشادة في أوكرانيا.

وفي الوقت نفسه، فإن تجدد دورة العنف في المنطقة نتيجة الأعمال التي يرتكبها المتطرفون، والتأخير في تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها، وإغلاق الأراضي بصورة متقطعة مع ما يترتب على ذلك من آثار اقتصادية خطيرة، أدى إلى ارتفاع الشعور باليأس إزاء مستقبل عملية السلام بالذات. وبقلق عميق علم شعب أوكرانيا بالأحداث المأساوية التي حدثت في القدس في أعقاب افتتاح مدخل النفق بجوار المسجد الأقصى، الأمر الذي أدى إلى تصعيد الحالة في المنطقة وترتبت عليه آثار سلبية في عملية السلام في الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، نود أن نبرز الدور الهام لمجلس الأمن الذي استجاب فوراً لتلك الأحداث واتخذ القرار ١٠٧٣ (١٩٩٦) الذي هدأ الحالة بعض الشيء.

إن أوكرانيا، بوصفها عضوا في اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة

تجاه الشعب الفلسطيني في مسعاه إلى تحقيق السلام العادل والدائم والأمن في وطنه.

ومنذ بداية عملية السلام في مدريد في تشرين الأول/أكتوبر من عام ١٩٩١، حصلت بعض التطورات الإيجابية في عملية السلام الفلسطينية - الإسرائيلية. وللتوقيع على إعلان المبادئ المتعلقة بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل واتفاقات التنفيذ التالية، وخاصة الاتفاق المؤقت بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة في عام ١٩٩٥ قد أدت إلى انسحاب القوات الإسرائيلية على مراحل من ست مدن رئيسية في الضفة الغربية و ٤٥٠ قرية، وإنشاء السلطة الفلسطينية ووزع قوة شرطة فلسطينية في المناطق المعنية. وهذه في الواقع خطوات سياسية هامة نحو التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين استنادا إلى قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

وقد شهد هذا العام أيضا بعض التطورات الإضافية المشجعة التي تشكل خطوات هامة أخرى صوب تحقيق حل شامل وعادل ودائم للمشكلة الفلسطينية. وهي تتضمن إجراء أول انتخابات فلسطينية للمجلس التشريعي المؤلف من ٨٧ عضوا ورئاسة السلطة الفلسطينية في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. وبدء المفاوضات بشأن المركز الدائم للأراضي الفلسطينية في ٥ أيار/مايو ١٩٩٦، وإن كانت هذه قد أجلت بعد اتخاذ عدد من القرارات الإجرائية. وإن قرار المجلس الوطني الفلسطيني بإلغاء مواد الميثاق الوطني الفلسطيني التي كانت لا تتماشى مع الاتفاقات الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل كان ذا أهمية تاريخية وسياسية. وقد كان دونما شك شاهدا على التزام وإخلاص منظمة التحرير الفلسطينية فيما يتصل بإيجاد تسوية سلمية دائمة مع إسرائيل.

وبينما أحرز بعض التقدم السياسي شهدنا أيضا تطورات سلبية يمكن أن تقوض أو حتى أن تلغي التقدم المحرز حتى الآن. ووفدي يشعر بالقلق بوجه خاص إزاء السياسة الجديدة التي اتخذتها الحكومة

ويرحب وفد بلدنا بأنشطة البرامج والوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة بهدف توفير المساعدة للشعب الفلسطيني، ويؤيد إنشاء آلية للتنسيق بغية كفالة الانضاق الفعال لأموال المانحين. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد أن بإمكان الشعب الفلسطيني أن يعول على دعم أوكرانيا التي تقف، بما لديها من أمكانية علمية وتكنولوجية كبيرة، على أهبة الاستعداد لتطوير التعاون الأوكراني - الفلسطيني النشط في المجال الاقتصادي، ولا سيما في قطاعات الإسكان وتكوين رؤوس أموال وتوفير المياه والتعليم والتدريب. ويحدونا الأمل في أن تعطي نتائج الاجتماع المثمر بين رئيس أوكرانيا، ليونيد كوتشما، ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، ياسر عرفات، وهو الاجتماع الذي حصل قبل ثلاثة أيام في بيت لحم، زخما كبيرا لعملية تعزيز التعاون الثنائي في الميدانين السياسي والاجتماعي - الاقتصادي على حد سواء.

ولقد وضحت الأحداث الأخيرة في المنطقة توضيحا كافيا أن الإرهاب يمثل تهديدا خطيرا لعملية السلام في الشرق الأوسط. وأوكرانيا تدين بشدة الممارسات الوحشية والعنيفة التي تقوم بها بعض المجموعات المتطرفة لتقويض الجهود الرامية إلى إحلال السلام في المنطقة. ونحن نرفض رفضا تاما الإرهاب في جميع أشكاله ومظاهره، وإننا مقتنعون بأن السلام في المنطقة، فضلا عن تسوية مشكلة فلسطين، لا يمكن تحقيقه إلا بإجراء حوار بناء وعلى أساس الاحترام والتسامح المتبادلين.

وفي الختام، اسمحوا لي بأن أؤكد التزام أوكرانيا الراسخ بإحلال السلام في المنطقة، وأن أعرب عن استعدادنا للانخراط بنشاط في التعاون الدولي من أجل تحقيق حل عادل ودائم للمشكلة الفلسطينية.

السيد عبد الله (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تكتسي مناقشة اليوم أهمية كبيرة نظرا لأنها تتزامن مع الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وفي الوقت الذي نحتفل فيه بهذه المناسبة الميمونة يأمل وفدي أن تكون مناقشة اليوم تذكرة للمجتمع الدولي بمسؤوليته المستمرة

تعقيد عملية السلام الهشة. ويجب وقف هذه السياسة فوراً نظراً لأنها تشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الإنساني الدولي وبصفة خاصة المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة. كذلك فإنها تتنافى مع أحكام الاتفاقات الموقعة بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، وهي الاتفاقات التي تحافظ على وحدة ومركز الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة الانتقالية انتظاراً لنتيجة المفاوضات بشأن المركز الدائم.

ويشعر وفدي بالقلق البالغ إزاء حالة حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة كما لاحظتها اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة في تقريرها الثامن والعشرين. فقد خلص التقرير إلى أن

"حالة حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة... قد تدهورت بشكل ملحوظ منذ بداية عملية السلام، وذلك خلافاً لما كان متوقعاً".
(A/51/99/Add.2، الفقرة ٧٨٢)

ويعزى هذا التدهور بصفة مباشرة، وفقاً للتقرير، إلى سياسة وممارسات الحكومة والسلطات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة تحت ذريعة الاحتياجات الأمنية. وينبغي للحكومة الإسرائيلية أن توقف فوراً استخدام الاعتبارات الأمنية كذريعة لتبرير انتهاكها المستمر لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة.

وبينما لا تدعو الصورة العامة على الجبهة السياسية إلى الارتياح بصورة كاملة، فإن الحالة الاقتصادية والاجتماعية على الساحة تظل قائمة بالمثل. فقد تدهورت الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية على الساحة تدهوراً ملحوظاً وازدادت تفاقمًا بسبب القيود التي لا نهاية لها على الحركة وعمليات الإغلاق التي تفرضها السلطات الإسرائيلية. وهذا مؤسف حقاً - مؤسف للغاية.

وفي تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/51/35)

الإسرائيلية فيما يتصل بأساس عملية السلام، ومبدأ الأرض مقابل السلام، والقضايا المتصلة بالتسوية النهائية وخاصة بشأن قضايا القدس والمستوطنات وعودة اللاجئين والسيادة الفلسطينية. ولا شك في أن هذا التغيير في السياسة يتناقض مع المبادئ التي سبق الاتفاق عليها بين الجانبين وعلى وجه الخصوص إعلان المبادئ لعام ١٩٩٣ والاتفاق المؤقت بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة لعام ١٩٩٥.

وإن الأعمال الانفرادية الأخيرة من جانب الحكومة الإسرائيلية، مثل إغلاق المناطق الخاضعة للولاية الفلسطينية وحظر تنقل الأشخاص ونقل السلع في قطاع غزة ومنع الفلسطينيين من الدخول والعمل في إسرائيل، ورفع الحظر على توسيع المستوطنات، واستئناف خطة بناء الطرق الرئيسية عبر الضفة الغربية لوصول المستوطنات اليهودية بإسرائيل وأخيراً فتح مدخل نفق بجوار الحرم الشريف في القدس الشرقية المحتلة وتأخير إعادة انتشار القوات الإسرائيلية من الخليل، كلها قد أدت إلى زيادة التوتر بين الشعب الفلسطيني وإسرائيل حكومتها وشعبها. إن فتح النفق وحده قد أدى إلى أحداث مأساوية أدت إلى قتل أكثر من ٥٠ فلسطينياً وجرح أكثر من ١٠٠٠ على يد قوات الجيش الإسرائيلي والشرطة الإسرائيلية. وهذه الأعمال تشكل نكسات خطيرة للسلام وقد تفسد عملية السلام بأسرها.

ومن بين سياسات الحكومة الإسرائيلية الجديدة التي تدعو إلى شعور وفدي بالقلق الشديد سياسة التوسع المجدد في مصادرة الأراضي والاستيطان. إن استئناف سياسة توسيع المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة الذي كان قد حظّر في ظل الحكومة الإسرائيلية السابقة في عام ١٩٩٣، أمر يدعو للقلق البالغ بل ينبغي في واقع الأمر مقاومته بكل شدة. وتقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف يخبرنا بأنه في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ وافقت السلطات الإسرائيلية على خطط لبناء ٤٠٠ وحدة سكنية أخرى. وسيؤدي هذا التوسع إلى زيادة عدد المستوطنين الإسرائيليين في الأراضي المحتلة. والآثار السلبية لهذه السياسة واضحة وستزيد من

ويود وفدي أيضا أن يثني على دور اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، بقيادة السفير كا، ممثل السنغال، وعلى هيئة مكتب اللجنة للجهود الدؤوبة ولإسهامها في قضية الشعب الفلسطيني.

ووفدي يحث الحكومة الاسرائيلية على الالتزام الصارم باتفاقات السلام التي أبرمتها مع السلطة الفلسطينية. ولن يؤدي الخروج عن الاتفاقات إلا إلى تقويض آفاق وآمال تحقيق سلم شامل وعادل ودائم في المنطقة. وينبغي للحكومة الإسرائيلية أن تمتنع عن القيام بأية محاولة لخلق واقع جديد على الأرض أو فرض قواعد وشروط جديدة قبل استئناف المفاوضات. وإننا نرحب بالاجتماع الذي عقد مؤخرا بين الرئيس ياسر عرفات ورئيس الوزراء بنيامين نتنياهو لأننا نعتقد أنه بغية تحقيق التقدم يجب على الطرفين أن يواصلوا مفاوضاتهما الموضوعية على أساس الالتزام والإرادة الحقيقيين بإيجاد تسوية دائمة على أساس الإحساس المتزايد بالثقة والتضامن.

ويؤكد وفدي على التزام ماليزيا الكامل تجاه الشعب الفلسطيني وعلى دعمها الراسخ له ولقيادته في سعيهما إلى استعادة جميع حقوقه الثابتة، بما فيها حقه في تقرير المصير وحقه في أن يكون له وطن ودولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة. ونحن على ثقة من أن السلطة الفلسطينية، بقيادة الرئيس عرفات، ستقود الشعب الفلسطيني نحو هذا الهدف، الذي نأمل أن يسهم إسهاما إيجابيا في تحقيق السلم والأمن والرخاء في المنطقة.

السيد سمحان (الإمارات العربية المتحدة):
يطيب لي باسم وفد دولة الإمارات العربية المتحدة أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى سعادة السفير ايبرا دوجون كا، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، ولأعضاء اللجنة متمنيا لهم جميعا كل التوفيق والنجاح.

إن تزامن مناقشة الجمعية العامة اليوم لقضية فلسطين مع اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني إنما يأتي بمثابة تذكير للمجتمع الدولي

يتوقع أن الإغلاق سيكلف الاقتصاد الفلسطيني ٨٠٠ مليون دولار بنهاية هذا العام. وسيربو متوسط البطالة على نسبة ٢٠ في المائة، وستزداد البطالة في قطاع غزة إلى ما يزيد عن ٥٠ في المائة. ومع استمرار تدهور الاقتصاد الفلسطيني، فإن الحالة الاجتماعية في المناطق المحتلة تزداد تدهورا أيضا، وخاصة في مجال الصحة العامة. وتسبب الإغلاق أيضا في تدهور الحالة الصحية، لا سيما في غزة، نظرا إلى فرض القيود على توفير المواد الغذائية والإمدادات الطبية. كما أن الكثيرين ممن هم في حاجة إلى العلاج الطبي العاجل، غير المتوفر محليا، قد منعوا من الحصول على تصاريح بالسفر إلى الضفة الغربية أو إسرائيل. وهذا يبين بوضوح الآثار الخطيرة القائمة المترتبة على السياسات والممارسات الإسرائيلية في الوضع الاجتماعي والاقتصادي للسكان في المناطق المحتلة.

ومن أجل ازدهار السلام بين الفلسطينيين والعرب والاسرائيليين، يلزم أن يكون التقدم في البحث عن تسوية سياسية دائمة مقترنا بالنمو الاقتصادي والتنمية، وخاصة تحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية للسكان في المناطق المحتلة. ويجب بذل جهود فورية للتخفيف من المشاق الاقتصادية التي يعاني منها الفلسطينيون. ويود وفدي في هذا الصدد أن يشيد إشادة خاصة بوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) على دورها الطليعي، وخاصة في الميادين التعليمية والصحية والغوثية والخدمات الاجتماعية في الأراضي المحتلة. ومن أجل ضمان نجاح الأونروا في الاضطلاع بمهمتها الصعبة، يجب توفير الموارد المالية الكافية التي يمكن التنبؤ بها. ويشعر وفدي بالقلق إزاء تدهور الحالة المالية للأونروا، الذي ما لم يعالج فورا سيؤثر تأثيرا سلبيا على فعالية الوكالة ونجاعتها. وبالتالي فإن من الأهمية الملحة أن يكون المجتمع الدولي، وخاصة البلدان المانحة، أكثر سخاء في الإسهامات المقدمة للأونروا. وماليزيا، من جانبها، ستواصل الإسهام، بحدود إمكانياتها، في الصندوق العام للوكالة.

إن قرار الحكومة الاسرائيلية الحالية الذي قضى برفع القيود التي فرضتها الحكومة الاسرائيلية السابقة منذ عام ١٩٩٣ على بناء المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبالموافقة على تنفيذ هذه المستوطنات، إنما ساهم بشكل ملحوظ خلال الأشهر القليلة الماضية في إنشاء مئات الآلاف من الوحدات الاستيطانية الجديدة على أنقاض وممتلكات الشعب الفلسطيني الأعزل، بل وزيادة أعداد المستوطنين المهاجرين إليها من شتى أنحاء العالم تحقيقاً لأهداف التهويد التي سعت إليها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ عام ١٩٤٨.

ولفرض سياسة هذا الأمر الواقع داخل الأراضي الفلسطينية وتحويل أنظار العالم عن أهدافها التوسعية عمدت السلطات الإسرائيلية وبحجة الأمن على تنفيذ أسلوب جديد من أساليب العقاب الجماعي ضد أبناء الشعب الفلسطيني، فلجأت إلى فرض تدابير الحصار والإغلاق المطول على كامل المدن والقرى الفلسطينية وممارسة القيود القسرية على حرية التنقل والعمل والتجارة والتعليم والعلاج وغيرها مما ساهم بشكل خطير في تدهور الاقتصاد الفلسطيني وتفاقم معاناة الجوع والفقر والمرض وارتفاع معدلات الوفيات والبطالة وانخفاض الدخل المحلي إلى مستوى لم تشهده الأراضي الفلسطينية من قبل.

إن كافة هذه الإجراءات الإسرائيلية، بالإضافة إلى مظاهر إجراءات البطش والقمع والاعتقال التعسفي التي اعتادت السلطات الاسرائيلية والمستوطنين يومية على ممارستها ضد أبناء الشعب الفلسطيني، وكان منها على سبيل المثال ما تناقلته وكالات الإعلام المرئية والمكتوبة قبل أيام والذي أظهر قيام بعض جنودها بالاعتداء الوحشي على بعض العمال الفلسطينيين، إنما يعتبر مدعاة للقلق نظراً لانتهاكه لأبسط مبادئ السلوك الإنساني الدولي واتفاقية جنيف الرابعة وقرارات الشرعية الدولية، ويستدعي - وفقاً لمعايير توجهات الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان وقاعدة عدم ازدواجية في المعايير - إبلاء هذه المسألة موقع الصدارة في جدول أعمال المفوض السامي لحقوق الإنسان.

بمسؤولياته إزاء دعم الشعب الفلسطيني ومساعدته على حل قضيته التي تزامنت مع الأمم المتحدة منذ إنشائها وتأثرت باتجاهاتها الدولية، وعكست بكل وضوح مسلسل الاضطهاد والحرمان المجحف على مدى نصف قرن من الاحتلال الإسرائيلي لأراضيه.

وبالرغم من التطورات السياسية واتفاق إعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت لعام ١٩٩٣، وسلسلة الاتفاقيات الأخرى المتلاحقة التي ألزمت إسرائيل بالانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، فإن وقائع الأحداث التي شهدتها هذه الأراضي في أعقاب هذه الاتفاقيات إنما تثير حالة من القلق والإحباط لدى المجتمع الدولي.

وإن ما يعتبر مدعاة للتساؤل إزاء مصير هذه القضية أن نجد الحكومة الإسرائيلية الحالية لا تلجأ إلى مواصلة سياسات المناورة والمماطلة والانتقائية في تنفيذها لتعهداتها التي قطعتها على نفسها الحكومة الإسرائيلية السابقة فحسب، وإنما أمنت في استنكارها لتعهداتها ومارست تراجعاً واضحاً ومعلناً لأغلب التزاماتها القانونية المنصوص عليها في الاتفاقيات المبرمة ضمن إطار عملية السلام، مما عكس تكريس حالة من التوتر والعنف والتدهور الإنساني والاجتماعي والاقتصادي للشعب الفلسطيني داخل أراضيه المحتلة.

إن وفد دولة الإمارات العربية المتحدة الذي أطلع بعناية على تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف يعرب عن خيبة أمله إزاء الحالات التي رصدها هذا التقرير، ونتائج الإحصائيات التي شملها، وعكست بجلاء حقيقة نوايا الممارسات الإسرائيلية، والمتجسد أخطرهما في التصعيد لسياسة مصادرة الأراضي وبناء وتوسيع المستوطنات، ولا سيما في مدينة القدس التي تم التعرض لمقدساتها الإسلامية والتاريخية، والتهديد لمباني مسجد الأقصى ضاربة بعرض الحائط التزاماتها القانونية بموجب اتفاقية عملية السلام المستمدة من الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام.

وقراراً مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). والقرار ٤٢٥ (١٩٧٨) يشدد على أهمية توسيع وتفعيل دور الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، في المرحلة الانتقالية التي يعيشها الشعب الفلسطيني في سبيل تحقيق تطلعاته نحو تقرير المصير وتعزيز السلم والأمن والاستقرار على كامل ترابه الوطني، كما يجدد تأييده لديمومة مسؤولية المنظمة الدولية إزاء قضية فلسطين وجوانبها المتعددة حتى يكتمل تنفيذ عناصر الحل النهائي لها، والمتعلقة بمسألة وضع القدس والمستوطنات واللاجئين والترتيبات الأمنية والحدود وبما يكفل للشعب الفلسطيني العودة الكريمة والأمنة لدياره، وممارسة حقه الشرعي في إقامة دولته المستقلة على كامل التراب الفلسطيني وعاصمتها القدس.

السيد ويبيسونو (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشعر وفد بلدي بقلق بالغ وعميق لأن مداولاتنا تدور إزاء خلفية تبعث فيها التطورات في الشرق الأوسط على الجزع الشديد. فعملية السلام الجارية تصادف صعوبات جمة. والفلسطينيون يواجهون تحديات وعقبات جديدة في كفاحهم من أجل نيل حقوقهم الوطنية المشروعة وإقامة دولة مستقلة ذات سيادة. وأصبح العهد الجديد القائم على التعاون والمصالحة والعدالة، والمؤدي إلى استقرار السلام في المنطقة، حسماً وعد به إعلان المبادئ التاريخي المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت المبرم بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، يتعرض لخطر حقيقي.

وخلال العام الماضي شهدنا، بالطبع، بعض التطورات الجديرة بالملاحظة، مثل إعادة الانتشار المرحلي للقوات الإسرائيلية من عدد من المناطق الفلسطينية، ونقل صلاحيات ومسؤوليات إلى السلطة الفلسطينية وإجراء أول انتخابات فلسطينية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. كما تعزز إحساسنا بالتفاؤل الحذر ببدء المفاوضات المتعلقة بالمركز الدائم في أيار/مايو ١٩٩٦ بين الجانبين، وفقاً لأحكام إعلان المبادئ.

هذه التطورات المشجعة أحييت في نفوسنا الأمل في أنها ستؤدي إلى حل شامل وعادل ودائم

إن دولة الإمارات العربية المتحدة التي رحبت بمسيرة السلام على أسس الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام إنما تعتبر كافة التدابير الإسرائيلية الحالية والرامية إلى تغيير التركيبة الديمغرافية والمركز القانوني للأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بما فيها مدينة القدس والجولان السوري والجنوب اللبناني، ذلك فضلاً عن ممارساتها غير الإنسانية ضد أبناء الشعب الفلسطيني بحجة "الأمن" باطلة ومرفوضة. وعليه، فإننا نؤكد على أن الأمن الذي تنشده إسرائيل لن يتحقق عن طريق الاحتفاظ بالأراضي الفلسطينية والعربية وممارسة القمع والتفوق العسكري وبناء المستوطنات، وإنما عن طريق الانسحاب الإسرائيلي الكامل من كافة هذه الأراضي، والامتناع عن غير المشروع ولا الانتقائي لمجمل الأسس التي بنيت عليها عملية السلام في الشرق الأوسط، وهو الأمر الذي يتطلب من المجتمع الدولي، وبالأخص من راعي عملية السلام، الضغط على الحكومة الإسرائيلية لحملها على إعادة النظر في سياستها الحالية والقائمة على التحدي ووضع العراقيل والعقبات، بل والتنفيذ الكامل لالتزاماتها القانونية الثنائية والدولية التي تمثل أهمها في التوقف الفوري عن بناء وتوسيع المستوطنات، والانسحاب الكامل وغير المشروط من مدينة الخليل، والإفراج عن المعتقلين الفلسطينيين، والدخول الجاد في مفاوضات المرحلة النهائية مع السلطة الوطنية الفلسطينية لاستكمال التسوية النهائية والعدالة لقضية فلسطين. كما يتطلب الأمر تعزيز المساعدات الإنمائية الدولية المقدمة للشعب الفلسطيني، وإيفاء الدول المانحة لالتزاماتها المالية لتمكينه من بناء هياكل مؤسساته الإنمائية التي دمرت بفعل الاحتلال الإسرائيلي، وتطوير قدراته ومهارته الذاتية لإعانتته على النهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية والبشرية الشاملة.

وختاماً فإن وفد دولة الإمارات العربية المتحدة الذي يؤمن بأن أية تسوية سلمية وعادلة لقضية فلسطين - جوهر الصراع العربي الإسرائيلي - يجب أن تركز على الاتفاقات المبرمة ما بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل، وعلى قرارات الشرعية الدولية، وبالأخص قرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢) لعام ١٩٤٧ و ١٩٤ (د - ٣) لعام ١٩٤٨

ولا يمكن وصف ما شاهدناه إلا بأنه عقاب جماعي - يتعارض تعارضا صارخا مع أحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ - لما يقرب من ٢,٥ مليون فلسطيني يعيشون في الأراضي المحتلة.

وبينما اعتمد ممثلو فلسطين نهجا متوازنا ومعقولا وأبدوا رغبتهم الصادقة في المضي قدما بالمفاوضات، بينت إجراءات الحكومة الإسرائيلية افتقارها الواضح إلى الالتزام بعملية السلم. فقد كانت، المرة بعد الأخرى، تضيف وقودا إلى مشاعر الإحباط المكبوتة. لذلك، فإننا نطلب إلى إسرائيل أن تنفذ، دون إبطاء وبالكامل، أحكام مختلف الاتفاقات التي تم التوصل إليها من قبل، بما في ذلك إعادة انتشار القوات الإسرائيلية من الخليل، وبدء مفاوضات بشأن المركز النهائي للأراضي المحتلة، بما فيها القدس، وبشأن المسائل المتعلقة باللاجئين والمستوطنات. وفي هذا الصدد، يحدونا أمل صادق في أن يكون مؤتمر القمة المعني بالشرق الأوسط، والمعقود في واشنطن في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، حافزا على دفع المفاوضات والتعجيل بالتنفيذ التام لاتفاقات السلام.

وبالنظر إلى الحالة الاقتصادية الحرجة والحاجة إلى الإبقاء على عملية السلام الهشة، وإلى حين ممارسة الشعب الفلسطيني لكامل حقوقه غير القابلة للتصرف والتوصل إلى تسوية نهائية بجميع جوانبها، ستظل الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية دائمة تجاه الشعب الفلسطيني. وفي هذا الصدد، يتحتم على المجتمع الدولي أن يستمر في إسداء المساعدة إلى الشعب الفلسطيني وهو يواجه تحدي مسيرة بناء الدولة. ولا بد من إتمام عملية التعمير بغية توفير أساس راسخ لبناء دولة فلسطين المستقرة الآمنة والمزدهرة.

وإذ نقرب من نهاية القرن العشرين، من المناسب أن نذكر بأن الأمم المتحدة لم تنشغل في تاريخها بنزاع بقدر ما انشغلت بالنزاع العربي الإسرائيلي الذي تكمن في لبه قضية فلسطين. وقد أصبحت الأخطار الكامنة في تجاهل محنة الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة، قضية العيش في سلام في وطن خاص به، واضحة إلى حد مؤلم. وقد آن

لقضية فلسطين، على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، ومبدأ الأرض مقابل السلام، واحترام حقوق أطراف النزاع. ومع ذلك، شعرنا بالجزع وخيبة الأمل لرؤية عملية السلام الحالية تتعرض للخطر بسبب سياسات الحكومة الاسرائيلية التي تتعارض بكل وضوح مع اختصاصات عملية السلام. فاستئناف أنشطة الاستيطان التي يتعذر الدفاع عنها، ومصادرة الأراضي العربية، وإغلاق الأراضي الفلسطينية، والموقف المتخذ من قضية القدس، كلها تهدد بتقويض هذه العملية.

وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، بلغ تدهور الحالة أبعادا جديدة بفتح مدخل جديد للنزاع الأثري في موازاة الحائط الغربي للحرم الشريف في القدس الشرقية المحتلة. وبهذا العمل عرضت إسرائيل أمن وسلامة المسجد الأقصى - بل الواقع عملية السلام ذاتها للخطر. وهذا التطور المقلق، الذي أثار مواجهة عنيفة أدت إلى مقتل عدد كبير من المدنيين الفلسطينيين وإصابة عدد آخر، كان موضوع مناقشة أجراها مجلس الأمن وشارك فيها وزراء خارجية عدد من البلدان وكانت نتيجتها اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٠٧٣ (١٩٩٦).

وخلال السنة الماضية أيضا، أحدثت الإغلاقات التعسفية لمناطق خاضعة للولاية الفلسطينية، الذي أفادت التقارير بأنه أكثر حالات الإغلاق تشددا منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي في عام ١٩٦٧، أثرا حادا على الاقتصاد الفلسطيني الوليد. فقد أدى الحظر المفروض على حركة الأشخاص والبضائع داخل هذه المناطق، وبينها وبين إسرائيل والأراضي المجاورة، إلى حصر السكان في جيوب صغيرة معزولة عن العالم الخارجي، بما في ذلك إمكانية الوصول إلى القدس الشرقية. وتفاقم البطالة بسبب حرمان آلاف الفلسطينيين من مصادر قوتهم. وأصبحت الأنشطة الاقتصادية بشلل شبه تام. وتسببت القيود المفروضة على الإمدادات الطبية في تدهور المرافق الصحية. وأغلقت المؤسسات التعليمية بطريقة تعسفية تذكرنا بممارسات إسرائيل في الماضي. وتسبب الإغلاقات أيضا في توقف مشروعات المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي مما فسخ نسيج رفاه المجتمع الفلسطيني.

والأحكام المتعلقة بإقامة حكم فلسطيني ذاتي مؤقت ينبغي أن يستمر تنفيذها حتى نكمل أن يطبق بأسرع وقت ممكن إعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت الموقع في واشنطن العاصمة في ١٩٩٣ على جميع الأراضي المحتلة. وتحقيقاً لنفس الغاية، من الضروري اتخاذ تدابير جديدة لإكمال انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة في عام ١٩٦٧ وبالتالي ضمان قيام السلم الكامل والرفاه المشترك في جميع أنحاء المنطقة.

إن على الأمم المتحدة مسؤولية كبيرة فيما يتعلق بقضية فلسطين، وتلك المسؤولية ينبغي استمرار تحملها إلى أن يمارس الشعب الفلسطيني حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة ذات سيادة في أراضيه الوطنية، وإلى أن تسوى مشكلة اللاجئين وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وحتى يحافظ على دعم هذه العملية، من الحيوي أيضاً تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأراضي الفلسطينية المحتلة. والمساعدة وللتعاون الدوليين أهمية كبرى لتحقيق ذلك.

وفي يوم ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، أكد مجدداً وزراء الشؤون الخارجية لبلدان حركة عدم الانحياز الموقف الذي اتخذ في آخر مؤتمر قمة للحركة، فيما يخص قضية فلسطين والشرق الأوسط. وأعربوا أيضاً عن قلقهم بشأن تدهور الحالة في المنطقة، وبخاصة المصاعب التي لا تزال عملية السلام تواجهها نتيجة لرفض إسرائيل تنفيذ الاتفاقات التي توصل إليها فعلاً.

وطلبوا إلى إسرائيل مرة أخرى الانسحاب تماماً من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى المحتلة بما في ذلك القدس، وجنوب لبنان، والبقاع الجنوبي، ومرتفعات الجولان السورية. كما أعربوا مرة أخرى عن تأييدهم لعملية السلام على أساس مؤتمر مدريد للسلام، وقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) ومبدأ الأرض مقابل السلام.

الأوان، بعد عقود من عدم الاستقرار والصراع في المنطقة، وبعد ضياع فرص لا حصر لها، لبذل كل جهد ممكن لضمان أن يسود في نهاية المطاف سلام عادل ودائم في منطقة الشرق الأوسط، على أساس ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف.

السيد مونتويا (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): احتفالنا اليوم باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني يعطي مغزى خاصاً للمناقشة الجارية في هذه الجلسة العامة للجمعية العامة حول قضية فلسطين. ويسر حكومة كولومبيا أن تشارك في هذا الاحتفال باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

لقد تابعت حركة عدم الانحياز عن كثب التطورات الحاصلة في العملية التي بدأت عام ١٩٩١ في مدريد، والتي فتحت آفاقاً جديدة لإيجاد تسوية سلمية تفاوضية للصراع الذي نكب به الشرق الأوسط كل هذا الزمن. ونرى أن إقامة دولة فلسطينية في إطار التعايش والاحترام المتبادل فيما بين دول المنطقة، إلى جانب ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه ممارسة فعالة، جانبان أساسيان يستحقان دعمنا المتواصل.

ولعلكم تذكرون أن رؤساء الدول أو الحكومات أعربوا في آخر مؤتمر قمة لحركة عدم الانحياز، عن تأييدهم غير المشروط لكفاح الشعب الفلسطيني المشروع لضمان احترام حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال، وطلبوا إلى إسرائيل مرة أخرى الانسحاب من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى المحتلة، بما في ذلك القدس.

وأعربت الحركة أيضاً مرة أخرى عن قلقها بشأن محاولة إسرائيل تغيير الطابع الديني والتاريخي للمدينة المقدسة. ولهذا السبب، أيدت الحركة جميع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن مسألة القدس. وهذه تتضمن الاتفاقات والاتفاقيات المتعلقة بالحفاظ على المؤسسات الفلسطينية والأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس المقدسة.

المنطقتين إلى السلطة الفلسطينية. وفي أواخر العام الماضي، أعيد انتشار قوات الدفاع الاسرائيلية من ست مدن فلسطينية كبرى في الضفة الغربية، الأمر الذي أدى مرة أخرى إلى نقل السلطة الكاملة إلى السلطة الفلسطينية.

ونتيجة لذلك، فإن أكثر من ٧٠ في المائة من مواطني غزة والضفة الغربية، في المدن الست وفي ٤٥٠ بلدة وقرية، يعيشون اليوم تحت إدارة السلطة الفلسطينية، المسؤولة عن إدارة جميع الشؤون اليومية. وفضلا عن ذلك، في كانون الثاني/يناير من هذا العام، أجرى الفلسطينيون انتخابات ديمقراطية عامة في جميع أنحاء غزة والضفة الغربية لاختيار ممثلين للمجلس التشريعي الفلسطيني ولرئاسة السلطة الفلسطينية.

ومع ذلك، ثمار عملية السلام لم تجن دون ثمن. فخلال فترة ثمانية أيام من شهر شباط/فبراير - آذار/مارس الماضيين، قتل الارهابيون المتطرفون الاسلاميون ٦٣ مواطنا إسرائيليا في أربع هجمات انتحارية منفصلة. وكل واحد من مفجري القنابل الانتحاريين بدأ مهمته القاتلة من مناطق تحت سيطرة السلطة الفلسطينية.

وهذه الحالة استدعت فرض إغلاق للأراضي. وإسرائيل تدرك أن الإغلاق له آثار اقتصادية على سكان الضفة الغربية وغزة وهي حساسة لهذا أيضا. ولهذا فإننا نتخذ تدابير نشطة لتخفيف حدة الإغلاق وذلك، بطبيعة الحال، دون تعريض الأمن الإسرائيلي للخطر. وعدد العمال الفلسطينيين الذين يسمح لهم بدخول إسرائيل، على سبيل المثال، زاد مؤخرا إلى ٣٥ ألف عامل يوميا - ٢٠ ألفا من الضفة الغربية و ١٥ ألف من غزة.

وتلتزم حكومة إسرائيل بعملية السلام مع الفلسطينيين، وبالاتفاقات التي وقعت معهم، وتنفيذها من جانب الطرفين. وهذا يتضمن إلغاء البنود الواردة في الميثاق الوطني الفلسطيني التي تدعو إلى تدمير دولة إسرائيل، وتسليم الإرهابيين المطلوبين لقتل الإسرائيليين إلى إسرائيل، ونزع أسلحة الجماعات الإرهابية التابعة لحماس وللجهاد

وبهذه الطريقة أكدت حركة عدم الانحياز مجددا تأييدها الطويل الأجل والثابت للشعب الفلسطيني على أمل أن ترى قريبا تطلعاته العادلة وقد تحققت نتيجة لكفاحه المشروع الثابت المثالي.

السيد بيلغ (إسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود، أولا وقبل كل شيء، أن أؤكد مجددا أن حكومة إسرائيل والشعب الإسرائيلي يتوقان إلى السلام مع جميع جيراننا ويلتزمان به. لقد شهدنا حروبا عديدة قتل فيها عشرات الآلاف من الإسرائيليين والعرب. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأوجه نداء إلى زملائي العرب بإعادة تكريس أنفسهم، معنا، للتوصل إلى السلام في المنطقة ولتجنب الحرب والعنف.

لقد مرت حتى الآن أكثر من ثلاث سنوات منذ بدأت إسرائيل والفلسطينيون المسيرة التاريخية على طريق السلام. وكنا نعرف في ذلك الوقت أن الطريق لتحقيق سلام دائم سيكون طويلا وشاقا، ولكننا كنا نعرف أيضا أن هذا هو الطريق الوحيد المتاح أمامنا جميعا.

وفي ذلك الوقت قررنا معا وبشكل متبادل أن الطريق الوحيد للتوصل إلى حل للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني هو عن طريق المفاوضات المباشرة وجهًا لوجه بين الطرفين نفسيهما - إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية - وعن طريق الاعتراف المتبادل. وهذه المفاوضات أدت إلى التوقيع على إعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت يوم ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. والتوقيع بعد ذلك على الاتفاق المتعلق بقطاع غزة ومنطقة أريحا المؤرخ ٤ أيار/مايو ١٩٩٤ والاتفاق الإسرائيلي - الفلسطيني المؤقت بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥.

وهذه الاتفاقات كانت أساسا لعلاقة جديدة بين إسرائيل والفلسطينيين في الفترة المؤقتة إلى أن يتفق على مركز دائم. وأدت الاتفاقات إلى إحداث تغييرات حقيقية إيجابية على الساحة. وفي أيار/مايو ١٩٩٤، أعيد انتشار قوات الدفاع الإسرائيلية من غزة وأريحا، ونقل المسؤولية عن هاتين

علينا والقرارات المماثلة التي اتخذت في سنوات سابقة ربما تبعث الرضا في نفوس مقدميها بيد أنها بالتأكيد لن تعود بالفائدة على الشعب الفلسطيني. فالفلسطينيون يعرفون أن السبيل الوحيد للنهوض بقضيتهم يكون بالمفاوضات المباشرة وليس باتخاذ قرارات عفى عليها الزمن أو لجان يتناقض وجودها تناقضا واضحا مع عملية السلام. ولصالح الفلسطينيين والاسرائيليين على حد سواء دعونا نضاعف جهودنا في سبيل المفاوضات دون أية قرارات غريبة.

إن الطريق إلى السلام طويل ولا رجعة فيه وسنحتاج مع الفلسطينيين ذلك الطريق حتى يتحقق السلام الكامل.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في قائمة المتكلمين في جلسة اليوم. وسنرفع الجلسة الآن. وستتاح الفرصة للمتكلمين الباقين بشأن هذا البند أن يأخذوا الكلمة في الجلسة المقبلة التي ستعقد يوم الاثنين الموافق ٢ كانون الأول/ديسمبر الساعة ١٠/٠٠ صباحا.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.

الإسلامي، التي تعمل من مناطق تقع تحت سيطرة السلطة الفلسطينية، والامتناع عن التحريض على العنف ضد اسرائيل مثل مدح الأعمال الإرهابية والدعوة إلى الجهاد (الحرب المقدسة) ضد اسرائيل والتهديد بتجديد الانتفاضة. وفي هذا الأسبوع فقط أجرت المجلة العربية الأسبوعية "الوسط" التي تنشر في لندن حديثا مع الممثل الفلسطيني الذي تكلم في هذه الجلسة في وقت مبكر ومما قاله هذا الممثل إن هناك مبررا كبيرا للهجمات الانتحارية التي توجهها حماس والجهاد الإسلامي ضد اسرائيل. إن ذلك البيان يتناقض تناقضا بينا مع الالتزامات التي أخذها الفلسطينيون والرئيس عرفات على عاتقهم.

وخلال الشهرين الماضيين، أجرت اسرائيل والفلسطينيون مفاوضات بشأن إعادة انتشار قوات الدفاع الإسرائيلية من الخليل. واسرائيل ملتزمة بالوفاء بالتزاماتها وفقا لما تم الاتفاق عليه في الاتفاق المؤقت. ولكن إعادة الانتشار هذه لا يمكن أن تحدث إلا إذا ضُمن الأمن لجميع سكان الخليل، اليهود والعرب على حد سواء، وكفلت حرية الوصول إلى أماكن العبادة في الأماكن المقدسة. ونحن نشق بأن الاتفاق سيوقع قريبا ونطلب إلى الرئيس عرفات ألا يؤخر توقيعه أكثر من ذلك. فلنجر مفاوضاتنا في جو من التعاون وليس المواجهة، وعن طريق الاتصال المباشر وليس عن طريق الاستفزازات والتهديدات.

وبعد الانتهاء من تنفيذ الاتفاق المؤقت ستبدأ المفاوضات بشأن المركز الدائم؛ والقضايا المتعلقة بالمركز الدائم، بما في ذلك المستوطنات، سيجري التفاوض بشأنها مباشرة بين اسرائيل والفلسطينيين. وينبغي للجمعية العامة أن تمتنع عن اتخاذ قرارات بشأن هذه القضايا، مثل مشاريع القرارات المعروضة عليكم، التي تميل إلى أن تحدد مسبقا نتيجة المفاوضات قبل اختتامها.

وبالإضافة إلى ذلك يؤسفني أن تستخدم الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا العام مرة أخرى لأغراض سياسية. فمشاريع القرارات المعروضة